

النعيمة: المبادرات التي تشجع على تعزيز الزراعة المنزلية تساهم في توفير الأمن الغذائي
الوزير الرباعي يؤكد الحرص على التوسع في إنشاء الحواجز المائية تنفيذاً لموجهات السيد القائد
أمانة العاصمة: نسعى لإقامة أكبر مركز تسوق لمنتجات الأسر الصغيرة والأصغر



الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

www.agri-yemen.net

زراعية - تنمية - مجتمعية | السبت 25 رجب 1446هـ | 25 يناير 2025م | العدد 96 | أسبوعية | 12 صفحة

مسؤول وحدة الصادرات الزراعية والسمكية محسن حاتم عاطف لـ "اليمن الزراعية":

- ◀ هناك تحسن ملحوظ في جودة المنتجات الزراعية المصدرة خلال السنوات الأخيرة.
- ◀ اليمن يصدر الرمان والمانجو والعنب واليوسفي والشمام والبطيخ والتين الشوكي ومنتجات أخرى كثيرة
- ◀ صادرات اليمن من الأسماك تتضمن الجمبري والحبار والهامور والديرك



نجاح زراعة الصويا

النتائج أفضل من التوقعات



زراعة الكثبان الرملية

مشروع استراتيجي لتوفير الأمن الغذائي في تهامة



قصة نجاح ملهمة في تربية النحل

وإنتاج العسل

رحلة عطاء على مدى ٢٦ عاماً لـ ماجد الأبيض

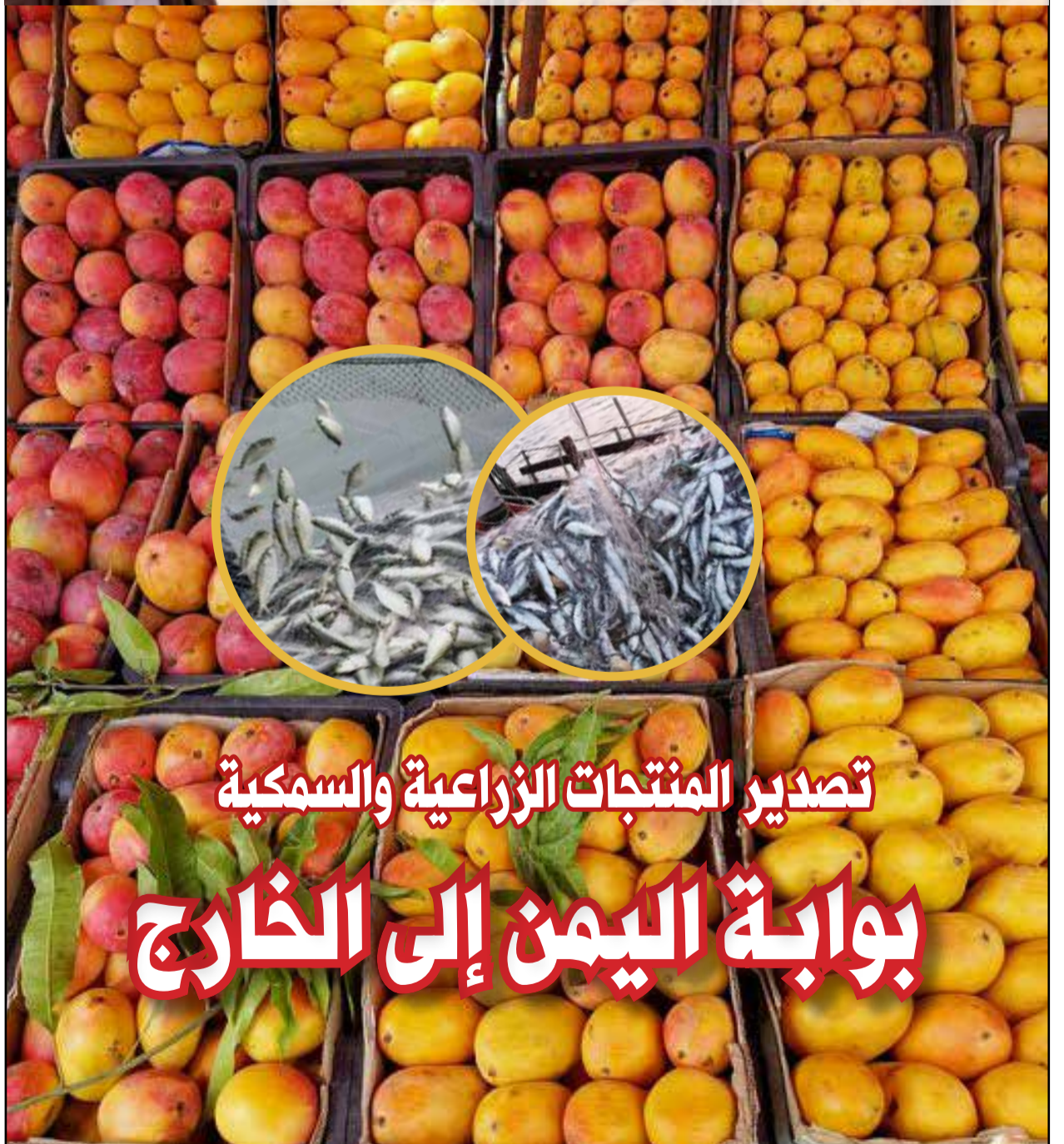


دورة تدريبية في التصنيع الغذائي لـ ١٨٢ من مختصات أنشطة المدارس بالأمانة ومحافظة صنعاء



نائب مدير عام التسويق والتجارة الزراعية علي الهارب:

- ◻ رفع الحصار سيساعد على التطوير ووصول منتجاتنا إلى الخارج بسرعة
- ◻ نركز على التصدير إلى دول أوروبا وأفريقيا وشرق آسيا



تصدير المنتجات الزراعية والسمكية

بوابة اليمن إلى الخارج

تدشين حملة (خضروات رمضان من بيتك) بأمانة العاصمة

النعيمة: علينا العمل على إحداث تنمية زراعية مواكبة للانتصارات التي يشهدها البلد

عباد: الأسرة اليمنية ركيزة الاقتصاد والمبادرات المجتمعية

يحاولون إبعاد الشعوب عن الزراعة والإنتاج الزراعي الذاتي، لافتاً إلى أن الشعب اليمني قادر على مواجهة كل التحديات التي فرضت عليه من أجل النهوض بالوطن في كل مجالات الحياة. ولفت إلى أن قيادة الأمانة تسعى لإقامة أكبر مركز تسوق لمنتجات الأسر الصغيرة والأصغر للارتقاء بها إلى مصاف القدرة على الإنتاج والعطاء، مؤكداً الحرص على بذل الدعم لتنمية الأسر المنتجة وتفعيل دورها في خلق الاقتصاد المجتمعي والتخفيف من البطالة. من جهته أوضح وكيل الأمانة لشؤون الزراعة محمد سريع، أن هذه الحملة تنفذ للموسم الرابع بهدف نشر ثقافة الزراعة المنزلية في أوساط المجتمع لتشمل كل المنازل، واستنكار ما كان عليه الآباء والأجداد من اهتمام ذاتي بالجانب الزراعي والإنتاج النباتي والحيواني.

مؤكداً ضرورة الحفاظ على هذا الإرث التاريخي والعمل على إحداث تنمية زراعية مواكبة للانتصارات التي يشهدها الوطن في مختلف الصعد في ظل قيادته الحكيمة. من جانبه أثنى أمين العاصمة على جهود إدارة تنمية المرأة والهيئة النسائية في تكريس مثل هذه المبادرات التي تعمل على إذكاء مسارات الاقتصاد والتنمية المحلية وتعزيز التنمية الزراعية المحلية من خلال التعااطي مع موسم الشهر الفضيل لتوفير الاحتياجات المنزلية ورفع كفاءة مقدره الأسر على الاكتفاء الذاتي في إنتاج مستلزمات الحياة الزراعية تأسيساً بما كانت عليه الأسر اليمنية في السابق. واعتبر الأسرة اليمنية ركيزة الاقتصاد والمبادرات المجتمعية مظهر من مظاهر الجهاد والاعتماد على النفس والتحرر من التبعية للخارج والأعداء الذين



على شهر رمضان المبارك بل يجب أن نعمل لتصبح أنشطة مستمرة في كل أشهر السنة تشمل كل أسرة يمنية بمختلف المديرية. ولفت إلى أن مثل هذه الجهود تستنهنش ذاكرة التاريخ والأجداد الذين عاشوا معتمدين على جهودهم الذاتية في كل مجالات الحياة ومنها الزراعة والإنتاج،

وتعزيز الإنتاج المحلي وتوفير دخل لمعيشة الأسرة والتحرر من سيطرة الأعداء، مؤكداً اهتمام قيادة الدولة بتحقيق نهضة اقتصادية في مجال الزراعة والإنتاج المحلي وصولاً للاكتفاء الذاتي. وأكد عضو السياسي الأعلى النعيمة، أن هذه الجهود والمبادرات ينبغي ألا تقتصر

اليمن الزراعية - صنعاء

دشن عضو المجلس السياسي الأعلى محمد النعيمة وأمين العاصمة الدكتور حمود عباد حملة (خضروات رمضان من بيتك) للموسم الرابع التي تنفذها إدارة تنمية المرأة بالأمانة والهيئة النسائية تحت شعار "معاً نحو الاكتفاء الذاتي". وخلال تدشين الحملة التي تنفذ بالتعاون مع وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسكنية بأمانة العاصمة وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسكني بوزارة الزراعة، أشاد عضو المجلس السياسي الأعلى بالجهود المبذولة في تنفيذ الحملة التي تأتي مواكبة للانتصارات العظيمة في فلسطين بمشاركة يمنية مشرفة.

واعتبر مثل هذه المبادرات التي تشجع على تعزيز الزراعة المنزلية عامل مساهم في طريق توفير أمن غذائي

تفقد سير العمل في إنتاج الشتلات الزراعية بالحتارش

وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية يضع حجر الأساس لمشروع كريف وادي السر في بني حشيش

اليمن الزراعية - صنعاء

وضع وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي وأمين عام محلي محافظة صنعاء عبد القادر الجيلاني ورئيس هيئة الموارد المائية المهندس هادي قريعة، حجر الأساس للمرحلة الثانية من مشروع "كريف وادي السر" لحصاد الأمطار والسيول وتغذية المياه الجوفية بحوض صنعاء في مديرية بني حشيش.

يأتي ذلك ضمن المرحلة الثانية من المشروع، الذي تشرف عليه الهيئة العامة للموارد المائية فرع صنعاء، بدعم جهات مانحة، بتكلفة حوالي 180 مليون ريال، في إطار موجهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، ورئيس المجلس السياسي الأعلى للاهتمام بحصاد مياه الأمطار وإنشاء حواجز مائية للاستفادة منها في القطاع الزراعي.

وخلال وضع حجر الأساس، أكد الوزير الرباعي، حرص وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية على التوسع في إنشاء الحواجز المائية تنفيذاً لموجهات قائد الثورة ورئيس المجلس السياسي الأعلى، وبما يساهم في تعزيز المياه الجوفية للأحواض المائية في مختلف المحافظات.

واعتبر المشروع، أحد أهم وأكبر المشاريع التي تم وضع حجر الأساس لها بإشراف هيئة الموارد المائية فرع صنعاء، حيث تبلغ سعة الكريف أكثر من 135 ألف متر مكعب، مشيراً إلى أن المشروع سيكون له الأثر الكبير في ارتفاع منسوب المياه بحوض صنعاء.

وعبر وزير الزراعة عن الأمل في اهتمام السلطة المحلية بمثل هذه المشاريع وإدارتها بعد إنشائها وتشغيلها والاستفادة منها باعتبارها من أهم المقومات والعوامل التي تساهم في استدامة مشاريع المياه، داعياً إلى عمل مشاريع مماثلة تساهم في تغذية حوض صنعاء، وبقية الأحواض في مختلف المناطق، حفاظاً على الثروة المائية للجمهورية اليمنية.



أمتار، وبعمق ستة أمتار لتغذية حوض صنعاء المائي، ورفع أكوام التربة ودك الجوانب الساندة للكريف وتقدر سعته التخزينية بحوالي 135 ألف متر مكعب.

إلى ذلك تفقد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، وأمين عام المجلس المحلي بمحافظة صنعاء عبد القادر الجيلاني، سير العمل في مشتل الحتارش لإنتاج الشتلات الزراعية بالمحافظة.

واطلع الرباعي والجيلاني، على مستوى الأعمال المنفذة والجهود المبذولة في سير تأهيل المشتل الزراعي وإعادة تفعيل نشاطه ودوره في زراعة وإنتاج الشتلات الزراعية كأهم وأكبر المشاتل الزراعية بالمحافظة، حيث تصل مساحته إلى أكثر من 8 هكتارات.

واستمع من مسؤول القطاع الزراعي بالمحافظة المهندس علي القيري إلى إيضاح حول ما تم إنجازه من أعمال وأنشطة في زراعة وإنتاج الشتلات، حيث أوضح أن الطاقة الإنتاجية للمشتل خلال هذه المرحلة وصلت إلى 150 ألف شتلة من التفاح واللوز والبرقوق والفرسك والجوافة والرمان، مبيناً أن 50 ألف شتلة من التفاح واللوز تم تمويلها من وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسكنية بالمحافظة.

وأكد الرباعي والجيلاني، ضرورة الاهتمام بتأهيل المشاتل الزراعية وزيادة إنتاج شتلات الأشجار المثمرة، والتوسع في زراعتها بمختلف المديرية خاصة خلال موسم التشجير.

بدوره عبر أمين عام محلي المحافظة، عن سعادته بوضع حجر الأساس وتدشين العمل في المرحلة الثانية من مشروع كريف وادي السر لحصاد الأمطار والذي سيساهم بصورة مباشرة في تغذية المياه الجوفية بحوض صنعاء. وعد هذا المشروع من المشاريع الحيوية التي سيتم الاستفادة منها في حصاد مياه الأمطار واستغلالها للتخزين المائي وري الأراضي الزراعية.

من جهته أكد رئيس الهيئة العامة للموارد المائية المهندس قريعة، أن وضع حجر الأساس لمشروع كريف وادي السر، يأتي في إطار موجهات السيد القائد وتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى بالاهتمام بإنشاء الحواجز والتوسع في الأحواض المائية. وأفاد بأن المشروع الذي تنفذه هيئة الموارد المائية، من المشاريع المهمة، التي تم إنشاؤها وفق دراسات فنية للاستفادة منها في تغذية المياه الجوفية لحوض صنعاء والري المباشر للأراضي الزراعية في المنطقة.

وخلال وضع حجر الأساس، الذي حضره وكيل محافظة صنعاء يحيى جمعان، ومسؤول القطاع الزراعي بالمحافظة علي القيري، أوضح مدير فرع هيئة الموارد المائية بصنعاء المهندس مصطفى الشهاري، أن المرحلة الثانية من المشروع تتضمن، بناء مدخل ومخرج للكريف، مع أحواض الترسيب.

ولفت إلى أن المرحلة الأولى من المشروع، تضمنت حفر كريف بطول 245.2 متراً وعرض 102

الماجستير بامتياز للباحث حسن هبه من جامعة الحديدة عن رسالته ألفاظ الزراعة والري في وادي زبيد



اليمن الزراعية - خاص

نال الباحث حسن هبه سالم عبيد درجة الماجستير بامتياز عن رسالته الموسومة بـ"ألفاظ الزراعة والري في وادي زبيد: دراسة معجمية دلالية"، وذلك في جلسة المناقشة التي عقدت يوم الأربعاء 22 رجب 1446هـ الموافق 22 يناير 2025م، بكلية التربية في جامعة الحديدة.

جرت المناقشة بإشراف الأستاذ الدكتور عبدالله أحمد القليصي، فيما ترأس لجنة المناقشة الأستاذة الدكتورة فطوم علي الأهدل، كمناقشة داخلية. وشارك في اللجنة الأستاذ الدكتور أحمد لطف البرهني، مناقشاً خارجياً من جامعة إب، إلى جانب الأستاذ الدكتور عبدالله أحمد القليصي، مشرفاً وعضواً من جامعة الحديدة.

وقد أشادت لجنة المناقشة بالجهود العلمية التي بذلها الباحث، وبما قدمته الرسالة من إثراء معرفي ودراسة علمية قيمة حول ألفاظ الزراعة والري في وادي زبيد، مؤكدة على أهمية مثل هذه الأبحاث في توثيق التراث المحلي ودعمه بالدراسة الأكاديمية.

وتم منح الباحث حسن هبه سالم عبيد درجة الماجستير بامتياز، وسط إشادة الحاضرين بإنجازاته العلمية المتميزة.

نزول ميداني للمحافظات للتحقق من بيانات المزارعين ضمن الزراعة التعاقدية

اليمن الزراعية - خاص



جمعية المغلاف التعاونية واصلت أيضاً تنفيذ مسح ميداني للمحاصيل الزراعية، مع التركيز على توفير احتياجات المزارعين من بذور، ومبيدات، ومعدات حراثة.

وأكد مختصون أن هذه الجهود تسعى للاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، بما يساهم في تحسين الإنتاجية ودعم الاقتصاد المحلي.

وفي مديريات السلفية ومزهر وبلاد الطعام بمحافظة ريمة، نُشنت أعمال لجان المسح بحضور الأمين العام للاتحاد التعاوني الزراعي، المهندس محمد مطهر القحوم.

ركزت الجهود على التحقق من بيانات المحاصيل والمزارعين لضمان تنفيذ العقود التعاقدية بكفاءة. وأكد المسؤولون أهمية توفير بيانات دقيقة لتلبية احتياجات المزارعين، وتوسيع زراعة الحبوب والبقوليات، خاصة في ظل المبادرات التي تنفذها الجمعيات التعاونية لتوفير البذور المحسنة والمبيدات، وتنظيم جلسات إرشادية للمزارعين.

حضره مدير المديرية خالد دغشر اليزيدي، وعدد من المسؤولين الزراعيين، لتنسيق العمل بين الفرق الميدانية.

ركز الاجتماع على تقسيم الفرق لتغطية المناطق المستهدفة بكفاءة، حيث أكد المسؤولون على أهمية توفير البذور المحسنة والإرشادات العلمية للمزارعين لضمان نجاح هذا النموذج.

وفي بني قيس أشاد، مدير عام مكتب الزراعة بمحافظة حجة حسن هزازي، بالتفاعل الكبير الذي أبدته السلطة المحلية بمديرية بني قيس مع إنجاز أعمال لجان التحقق ودورها في العمل التنموي والزراعي بالمديرية.

أما في محافظة الحديدة، فقد بدأت الجمعيات التعاونية الزراعية في مديرتي الضحي والمنيرة وباجل بتنفيذ مسح شامل لحصر بيانات مزارعي الزراعة التعاقدية ومساحات الأراضي المزروعة، حيث تهدف هذه الجهود إلى إنشاء قاعدة بيانات دقيقة لتسهيل توقيع العقود التعاقدية بين المزارعين والجمعيات التعاونية.

حجة نشاطاً مكثفاً للجان التحقق، ففي خيران المحرق تحققت اللجنة من بيانات 87 مزارعاً في مناطق الداعي ومسروح والخميسين، حيث بلغت الكمية التقديرية للإنتاج حوالي 97 طناً و850 كيلو من الذرة الشامية.

وفي مديرية عيس، استهدفت لجنة التحقق عزل بني عضابي وبني ثواب والوسط والراحة. وأجريت جلسات توعوية للمزارعين حول تقنيات الزراعة الحديثة، وأهمية استخدام الأسمدة وإزالة الحشائش لضمان إنتاجية عالية. وفي أفلح اليمن عُقد اجتماع

رئيس جمعية جبل المحويت التعاونية، عبد الملك القرم، أن الوعي المتزايد بأهمية الزراعة التعاقدية قد يدفع إلى توسيع نطاق المشاركين.

بدوره، أكد منسق الاتحاد التعاوني بالمحافظة، إبراهيم الغويدي، على أهمية تعزيز التسويق الزراعي عبر هذا النموذج، الذي يمثل حلاً عملياً لمشاكل تسويق المحاصيل. كما أشاد رئيس فريق المسح، سعد خليل، بالدعم الكبير من السلطات المحلية لتذليل العقبات وتسهيل عمل الفرق الميدانية. وشهدت مديريات محافظة

تُعد الزراعة التعاقدية أحد الأساليب الحديثة التي تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي وضمان تسويق المحاصيل، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني. وفي إطار هذه الرؤية، نفذت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بالشراكة مع الاتحاد التعاوني الزراعي، سلسلة من عمليات المسح والتحقق في مختلف المحافظات اليمنية، بهدف التحقق من بيانات المحاصيل الزراعية والمزارعين، وتفعيل الزراعة التعاقدية كمنهجية تنموية شاملة.

ففي مديرية جبل المحويت، نفذ فريق ميداني عملية تحقق من بيانات 28 مزارعاً ضمن الزراعة التعاقدية لمحصول الذرة الشامية، حيث تهدف هذه العملية إلى توثيق معلومات دقيقة حول المساحات المزروعة وكميات الإنتاج المتوقعة، ويُقدر أن تنتج المنطقة حوالي 18 طناً من الذرة الشامية. وخلال التدشين، أوضح

مشروع استراتيجي لتوفير الأمن الغذائي في تهامة

اليمن الزراعية - أيوب أحمد هادي



تمكنت من استصلاح وزراعة أراضٍ صالحة وكتبان رملية تقدر بـ 80,000 معاد، وفقاً للمدير التنفيذي للجمعية، ماجد عضابي، الذي أشار إلى أن الجمعية واجهت تحديات مثل نقص شبكات الاتصالات، وضعف البنية التحتية، إلا أننا تمكنا من التغلب على معظم العقبات بالتعاون مع المجتمع والجمعيات الشريكة.

بدوره المزارع عمر شيبية من مديرية المراوعة، أحد المستفيدين من المشروع، تحدث عن تجربته قائلاً: "كنت أملك عشر معاود من الأراضي المهملة بسبب ارتفاع تكاليف الزراعة. ومن خلال التنسيق مع جمعية اكتفاء، قُدمت لي الحراثة والبذور كقرض أبيض. الآن، بفضل هذه المبادرة، تمكنت من زراعة أراضٍ وتحقيق إنتاج جيد".

ويمثل مشروع "زراعة الكتبان الرملية والأراضي المهملة" نموذجاً طموحاً للتغلب على التحديات الزراعية في اليمن، من خلال استصلاح الأراضي غير المستغلة وتحويلها إلى مساحات منتجة.

ورغم العقبات، فإن النجاحات التي تحققت حتى الآن تؤكد أهمية تبني مثل هذه المبادرات لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي

الجمعيات الزراعية والجهات الرسمية، كوزارة الزراعة والهيئة العامة لتطوير تهامة والاتحاد التعاوني الزراعي. وأضاف: "قمنا بتنظيم جلسات توعوية للمزارعين لتعزيز الوعي بأهمية التوسع في زراعة الحبوب، ما ساهم في تشجيع المزارعين على استصلاح أراضيهم".

حشد الطاقات

من جهته، أشار المدير التنفيذي لجمعية الجراحي، محمد طاهر رامي، إلى أن الجمعية لعبت دوراً محورياً في توعية المزارعين وحشد الطاقات المجتمعية لتنفيذ المشروع، موضحاً أن الجمعية قدمت الدعم عبر منح قروض بيضاء تتضمن البذور والحراثة، ما ساهم في زراعة 2,493 معاد. أما جمعية عيس الزراعية، فقد

الزراعية" بالمراوعة، محمد أكبر دحية، أن الجمعية ساهمت في دعم المزارعين من خلال توفير البذور والحراثة وتيسير العقبات، مشيراً إلى أن المساحة المزروعة في مديرية المراوعة لهذا الموسم بلغت 2,692 معاداً. وأوضح دحية أنه "رغم تأخر موعد الزراعة، إلا أننا حققنا نجاحاً كبيراً بفضل التعاون بين الجمعية والسلطة المحلية والمزارعين".

ورغم النجاحات المحققة، يشير المدير التنفيذي لجمعية زبيد الزراعية، إبراهيم العمار، إلى أن المشروع واجه عدة تحديات، من بينها نقص وسائل النقل والمعدات الزراعية، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية. ومع ذلك، أكد العمار أن الجمعية تمكنت من زراعة 9,520 معاداً، مشدداً على أهمية التعاون بين

محاصيل الحبوب. وأضاف: "نركز على زراعة أراضي الدولة الصافية، بالتنسيق مع الجمعيات الزراعية والسلطات المحلية، لضمان استغلال كل شبر من الأراضي غير المزروعة، بما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وخفض فاتورة الاستيراد".

وعلى صعيد المدخلات الزراعية، أفاد المنيري بأنه تم استخدام بذور متنوعة تشمل الدخن، الذرة الحمراء، الذرة البيضاء، ومحاصيل أخرى، بإجمالي 342 طناً، فيما بلغت المساحات المزروعة حتى الآن 38,697 معاداً، بمشاركة 20 جمعية زراعية في مناطق مختلفة، منها [الجراحي، زبيد، اللحية، وبيت الفقيه، المراوعة، باجل، الزيدية، الضحي، الزهرة، المنيرة، عيس]. وفيما يتعلق بالمحاصيل، أكد المدير التنفيذي لجمعية "اكتفاء

في مواجهة التحديات الزراعية التي تعصف باليمن، ظهر مشروع زراعية "الكتبان الرملية"، الذي يهدف إلى استصلاح الكتبان الرملية والأراضي المهملة في سهل تهامة، كخطوة رائدة نحو تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة.

المشروع، الذي بدأ تطبيقه في محافظة الحديدة، نجح في تحويل مساحات شاسعة من الأراضي غير المستغلة إلى حقول منتجة، من خلال زراعة محاصيل استراتيجية تلبي احتياجات السكان المحليين، وتساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد.

وفي هذا السياق، أوضح المهندس شمسان المنيري، ضابط سلسلة القيمة لمحاصيل الحبوب في المشروع، أن هذه المبادرة جاءت تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية، ممثلة بالسيد عبد الملك بدر الدين الحوثي ورئيس المجلس السياسي الأعلى، التي أكدت على استغلال الأمطار وتحقيق أقصى استفادة منها عن طريق التوسع في زراعة الأراضي الصالحة والكتبان الرملية. وأشار إلى أن المشروع يهدف إلى استصلاح وزراعة 100,000 هكتار من الأراضي الصحراوية في تهامة، التي تُعد بيئة خصبة ومناسبة لزراعة

تصدير المنتجات الزراعية دعامة للاقتصاد الوطني

لدعم صغار المزارعين والمنتجين لرفع جودة منتجاتهم القابلة للتصدير والتي منها برامج الإرشاد التسويقي التي تساهم في تحسين معاملات ما بعد الحصاد، وهو ما يحافظ على الجودة.

ويذكر أن هناك برامج استثمارية أخرى مثل مخازن التبريد، ومعامل الفرز والتعبئة والتغليف، معتبراً ذلك يحافظ على الجودة ويحسن منظر المنتج.

ويقول الهارب: "بدأنا في تنفيذ برامج ميدانية تستهدف بها المصدرين لتحديد نوع العبوات التي يتم التصدير فيها وتحديد الوزن المحدد لعبوات كل منتج وهذا يختلف من محصول لآخر".

وخلاصة ذلك، وبعد أن تم تسليط الضوء على إشكاليات التجار والمصدرين، وكذا الحلول والمعالجات من المسؤولين، فلا بد من الانتقال إلى الجانب الهام الذي يعزز من قيمة المنتجات المحلية وتصديرها والعائد الكبير من ذلك للوطن والمواطن.

ضرورة للاقتصاد

ومن الناحية الاقتصادية يقول الخبير الاقتصادي رشيد الحداد، أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تشكل الدعائم والمرتكزات للاقتصاد الوطني بشكل كلي، وأن هذا القطاع يعد أحد أهم وأبرز القطاعات التي توفر فرص العمل وإحدى القطاعات اليمينية الإنتاجية التي تساهم في الحد من الفقر والبطالة في اليمن. ويشير الحداد في تصريح مع "اليمن الزراعية" إلى أن هناك فرص استثمارية للقطاع الزراعي لاتزال متواضعة ويمكن رفعها إلى معدلات غير مسبوق، ويمكن تغطية الأسواق العربية أكثر، لافتاً إلى أن هناك منتجات يمنية وصلت خلال الفترة الماضية إلى الأسواق الدولية كالخضار والفواكه التي تعد مصدراً من مصادر الدخل الوطني خاصة فيما يتعلق بالعملة الصعبة.

ويضيف أن متوسط الإنتاج للقطاع الزراعي في الدخل القومي يقدر بنسبة أقل من 20% لأسباب متعددة منها تداعيات العدوان والحصار، وكذا فشل الخطط الحكومية خلال الأنظمة الماضية، معتبراً الأمن الغذائي مرتبط بالأمن القومي وبالقرار السيادي ومرتبب باستقرار الوطن.

ويقول إن القطاع الزراعي سواءً بجانب الاستهلاك وجانب التصدير هو يساهم في خفض كلفة فاتورة الاستيراد ويعزز الأمن القومي الوطني، موضحاً بأنه على المستوى الإنتاج المحلي من الحبوب هناك مؤشرات جيدة وتوجه كبير نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكداً أن الدول الكبرى التي نهضت وانطلقت جعلت من الزراعة قاعدة رئيسية للنهضة والنمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالميزان التجاري يؤكد الحداد أن تصدير المنتجات مهم جداً خاصة مع الدول التجارية المجاورة، وأن اليمن في مرحلة البداية لتسويق المنتجات الزراعية على مستوى كبير جداً، مشيراً إلى أن هناك قبول كبير جداً للمنتجات الزراعية في أسواق دول الخليج لما تتميز به هذه المنتجات من مذاق جيد وجودة عالية، لاسيما الفواكه وتميزها عن بقية المنتجات في الأسواق العربية.

كما يؤكد الحداد أن بلادنا تمتلك فرص استثمارية كبيرة جداً وأن المؤشرات جيدة وقد بدأت من محافظة الجوف.

ويرى أن من الضروري أن يكون هناك مؤتمرات استثمار زراعي خاص، تعرض فيها الفرص مع تقديم دراسات جدوى اقتصادية للمستثمرين المحليين الذين نؤمل أن يقودوا مسيرة جديدة لتعزيز الإنتاج الزراعي الوطني بمختلف أنواعه، لنتمكن من الحد من الفجوة التي نعاني منها فيما يتعلق بالأمن الغذائي القومي.



الهارب: نسعى لفتح أسواق في مناطق جغرافية متنوعة في معظم القارات ونركز على التصدير إلى دول أوروبا وأفريقيا وشرق آسيا

الحداد: تصدير المنتجات يساهم في خفض كلفة فاتورة الاستيراد ويعزز الأمن القومي الوطني

جغرافية متنوعة في معظم القارات، فنركز على التصدير إلى دول أوروبا وأفريقيا وشرق آسيا من أجل الحفاظ على الأسواق بشكل دائم وهي دول نسبة الاستهلاك فيها عالية جداً، وذلك يعود إلى زيادة عدد السكان فيها وعدة عوامل أخرى".

ويشير إلى أن هناك العديد من البرامج



تطوير استراتيجيات التسويق للمنتجات الزراعية والسماكية لتلبية متطلبات الأسواق؛ يقول نائب مدير التسويق والتجارة الزراعية علي الهارب إنه بالإمكان تطوير استراتيجيات التسويق من خلال إنشاء بنية تحتية تسويقية متكاملة.

ويضيف الهارب في حديثه مع "اليمن الزراعية" أن ضمن التطوير إصدار قانون التسويق الزراعي والسماكي وتشجيع الاستثمار في معامل التعبئة والتغليف، مردفاً كذلك إنشاء محطات صادرات نموذجية، وكذا تخفيف تكاليف الإنتاج وتفعيل دور الإرشاد الزراعي والتسويقي بشكل كبير.

ويتابع: "ضمن ما يساعد على التطوير هو رفع الحصار على بلدنا؛ لأن العدوان السعودي الأمريكي الصهيوني كان له تأثير كبير جداً في تراجع الصادرات، وفقدنا معظم الأسواق الخارجية، والأآن نواجه صعوبة في استعادتها كذلك إجراءات وقرارات العدوان في فحص المنتجات التي يتم تصديرها يتم تأخيرها في المنافذ وكذلك محدودية الرحلات البحرية وتحديد مسارات معينه"، مؤكداً أن ذلك له دور سلبي في تراجع الصادرات.

ويرى بأنه إذا تم السماح بالنقل البري والجوي والبحري فإنه سيساهم في توصيل المنتجات اليمينية إلى الأسواق الخارجية في أسرع وقت، وتكون طازجة وجودتها عالية وفترة صلاحيتها كبيرة.

وبخصوص الأسواق المستهدفة الرئيسية للصادرات الزراعية والسماكية؛ يجيب الهارب "نحن حالياً نسعى إلى فتح أسواق في مناطق



يمثل تصدير المنتجات الزراعية

والسماكية ركيزة أساسية بل ومحورية لبناء الاقتصاد الوطني إذا ما تم الاهتمام بها وتفعيلها بالشكل الصحيح وباستمرارية ومتابعة من الجهات ذات العلاقة.

ونظراً لما تتميز به اليمن من منتجات زراعية فريدة من نوعها سواءً بالمذاق أو بالجودة العالية؛ فإنها تلقى قبولاً كبيراً في الأسواق الخارجية لاسيما أسواق الخليج على وجه التحديد.

وبحسب خبراء اقتصاديين فإن اليمن تمتلك فرصاً استثمارية كبيرة جداً، وهي مقبلة على مرحلة جديدة لتسويق المنتجات الزراعية على مستوى كبير من أجل تحقيق الأمن القومي والسيادي للبلد، بالرغم من التحديات التي لطالما تحولت إلى فرص حقيقية على الواقع.

اليمن الزراعية - | أيمن قائد:

وفيما يعتبر التجار والمصدرون نجاح تصدير المنتجات أنه متوقفاً على اهتمام الجهات المختصة في التنظيم لألية التصدير، وحل الإشكاليات والمعوقات التي تواجههم خلال العملية لتكن بصورة متكاملة أكثر.

البحث عن حلول

يقول أحد التجار المصدرين لفاكهة الرمان هايل فيصل "أن الأسواق الخارجية يكون فيها تنافساً من قبل كبار التجار الذين بدورهم يؤثر على صغار التجار، مشيراً إلى أنه لا يوجد تنظيم في التسويق، كما يتم التركيز على سوق واحد فقط مما يسبب حدوث مشكلة. ويذكر التاجر فيصل تجربته في التصدير إلى الخارج بأنها مناسبة، ولكن ثمة إشكاليات تواجهه أثناء العملية والتي أبرزها عدم وجود آلية تنظيمية حسب وصفه، مضيفاً أنه من الضروري وجود آلية تنظيم من قبل الدولة لتشرف على التسويق في الخارج، مناشداً الجهات المعنية بفتح أسواق جديدة، وكذا توفير وسيلة للشحن.

ويشير التاجر إلى أنهم حالياً مستعدين للتصدير إلى دول أوروبا، ولكن نريد وسيلة الشحن لأن الشحن إلى هذه الدول يكون عبر الطيران، أو من البحر، لافتاً إلى أنهم عملوا تجارب لهذا العام إلى عدة دول منها روسيا. ويقول إن من المفترض ألا يبدأ الموسم إلا وقد تم إيجاد حل لهذه المشكلة، في حين تقوم الوزارة بالتنظيم والتنسيق في الموعد مع بداية الإنتاج أي بمعنى متأخر، وهو الأمر الذي لا يف بالغرض، ومن الضروري العمل قبل فترة الإنتاج.

كما يذكر التاجر هايل أن ضمن الإشكاليات، عندما يأتي المصدرين المبتدئين يواجهون إشكالية مع كبار المصدرين وهو ما يحد من عمل المصدرين الصغار وتواجههم، ومن المفترض وجود آلية محددة لكل دولة، بحيث يتم التصدير حسب الاحتياج فقط، من أجل الحفاظ على سعر المنتج، ولا يتعرض التاجر للخسارة، مشيراً إلى أن أسواق الخليج تعمل حسب القدر الذي تحتاجه الأسواق حسب احتياج كل سوق من الأسواق من أجل تفادي الخسائر، وكذا يصبح المنتج بسعر مناسب حسب قوله.

سبل للتطوير

وفي السياق ذاته وفي إطار البحث عن سبل

نجاح زراعة فول الصويا النتائج أفضل من التوقعات



يعد محصول فول الصويا من النباتات البقولية ذي النهار القصير، وتتم زراعته في أرض جيدة، حيث يتم تقسيمها إلى أحواض متساوية لتسهيل عملية الري. ويدخل محصول الصويا في تسمين وتغذية الثروة الحيوانية والدواجن، ويصنع منه لبن الصويا، وجبنة الصويا، وصلصلة الصويا، كما يدخل في الكثير من الصناعات الغذائية والأدوية. وقد نجحت بلادنا في زراعته بتجربة فريدة ومبادرة من بعض المزارعين، ومواسم زراعته ونموه في المرتفعات والمناطق الوسطى مع محصول الذرة الشامية والذرة الرفيعة، في فصل الصيف (شهري أبريل ومايو)، وفي المناطق التهامية من بداية الخريف (منتصف شهر أغسطس وحتى الأول من سبتمبر، حتى منتصف شهر ديسمبر).

اليمن الزراعية - | محمد أحمد:

عوامل نجاح زراعته

في السياق يقول الباحث والخبير الزراعي حميد حسين جهلان إن العوامل المناخية لها تأثير كبير على زراعة فول الصويا، موضحاً أن هذا المحصول تلائمه الظروف المناخية المعتدلة الباردة كمناطق المرتفعات الوسطى مثل تهامة.

ويؤكد في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن هناك احتياطات خاصة لضمان نجاح زراعة الصويا في هذه المنطقة، مثل الإعداد المناسب للأرض، حرثها وتسميد قبل الزراعة أسمدة بلدية متحللة (أسمدة فوسفاتية، بوتاسية)، وكذلك خدمة المحصول بعد الزراعة من نظافة الحشائش، والعزيق لتعميق الجذور، وغيرها.

ويوضح أن أفضل أصناف الصويا التي يمكن زراعتها في تهامة هي المحلية بحوث، والأفضلية لصنف جيزة (111)، مشيراً إلى أن هناك أصناف عديدة للمحصول فول الصويا، والذي يختلف من حيث الإنتاجية، أو مقاومتها للأفات، والتي تعتمد خدمة الأرض وخدمة المحصول نفسه.

وحول العمليات الزراعية الأساسية التي تضمن نجاح زراعة الصويا يقول الخبير جهلان إن خدمة الأرض من حيث الحرث، والتنعيم والتسوية وطرق الري، من العمليات الأساسية، وكذلك خدمة المحصول بعد الزراعة، والتسميد المناسب، والعزيق والخرش، وكذلك حسب طرق الري تنقيط أو غمر، ومكافحة الآفات، مشيراً إلى أن العملية تحتاج إلى تجهيز الأرض، وتنعيمها وتسوية أي التقسيم أو الزراعة على سطور.

ويوضح أن الفترة الزمنية المطلوبة لنمو الصويا من الزراعة إلى الحصاد تختلف بحسب نوع التربة، ودرجة الحرارة والموسم يكون ما بين 75 يوماً إلى 100 يوم، وأنه يمكن زراعة المحصول على مدار العام في المرتفعات صيفاً والمناطق التهامية خريفاً أو شتاءً، مشيراً إلى أن تحديد معدل استهلاك الماء لزراعة الصويا يحتاج إلى دراسة بحثية لتحديد

جهلان: محصول فول الصويا تلائمه الظروف المناخية المعتدلة الباردة كمناطق المرتفعات الوسطى مثل تهامة



المزارع الجراي: ما تم زراعته من محصول فول الصويا هو 200 معاد والزراعة مستمرة في التوسع وبشكل كبير يوماً بعد آخر



والأفضل من بين الحقول في المزرعة، وحرث الأرض حرثاً عميقة، وإضافة الأسمدة الفوسفاتية والذبل البلدي، وكذلك تجهيز شبكه الري بالتنقيط وبعض المزارع غمر، ولها عده طرق مساطب وأرض مستوية.

ويرى في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أنه يجب ري الأرض بشكل جيد، فكل ما كانت الأرض مشبعة بالري، أو تم ريها جيداً كان الإنبات أفضل وأكثر، ويتابع: "بعد عملية الري بشكل جيد، نقوم بعملية البذر بشكل يدوي ولها أهمية كبيرة وفوائد عديدة"، مشيراً إلى أن زراعة الصويا واجهتها الكثير من التحديات منها تخوف المزارعين من

الكميات اللازمة، بحسب المنطقة المراد دراسة المقننات المائية عليها. ويؤكد، أنه يمكن الاعتماد على مياه الأمطار في المناطق المطرية لزراعة محصول فول الصويا، كما في المرتفعات الوسطى، أما المناطق التهامية فأغلب اعتمادها على مياه الري، موضحاً أن الكمية المثلى من بذور الصويا اللازمة لزراعة هكتار واحد تكون ما بين (30 40-) كجم/هكتار.

نجاح وتحديات

وحول الخطوات الأساسية لزراعة فول الصويا يقول المزارع عبد المجيد مرشد الجراي إن اختيار الأرض المناسبة

الخسارة التي قد تلحق بهم في حال زراعة الصويا، وبالتالي عزوف البعض من المزارعين عن زراعة الصويا، نتيجة لذلك، مضيفاً أن قلة الإمكانيات، وعدم توفر البذور اليدوية، وبالكميات المطلوبة، والتي تعد نصف العمل من حيث الانجاز، وكذلك الصعوبة في العثور على المبيدات، والأسمدة المطلوبة، وارتفاع أسعارها.

ويواصل: "من التحديات كما هو معروف لكل محصول آفة، وآفة محصول الصويا هي تعفن جذور نبتة فول الصويا، وتمكن الآفات من المحصول، والزرع على الأرض، وصعوبة تحديد المبيد الأنسب، والأفضل للقضاء عليها، وكذلك وجود بعض الملوحة في الماء الذي يقلل من جودة، وفرص حصاد محصول الصويا، وكلما كانت الملوحة في الماء قليلة كانت الزراعة ناجحة والنتائج أفضل".

ويضيف: "الأرض الرملية من أكبر التحديات التي نواجهها نحن كمزارعين نعاني بشكل كبير في زراعة فول الصويا على الأرض الرملية الصافية، حيث أن الأرض الرملية المخلوطة بالطين أفضل، وأريح في الزراعة من الأرض الرملية الصافية". ويوضح أن ما تم زراعته من محصول فول الصويا هو 200 معاد، لافتاً إلى أن الزراعة مستمرة في التوسع، وبشكل كبير يوماً بعد آخر، إلى أن تصل المساحات المزروعة من فول الصويا إلى مستوى كبير، وعلى مستوى الوطن كامل، وليس تهامة فقط.

وعن كمية الإنتاج، وإجمالي محصول الصويا بعد نجاح تجربة زراعته يقول المزارع عبدالمجيد إننا في الحقيقة كنا نتوقع أن تكون كمية الإنتاج من محصول الصويا قليلة، ولكن ما حصل من إنتاج وفير كان مفاجأة لنا، مشيراً، إلى أن ما دفع إلى تجربة وزراعة فول الصويا هي استجابة لدعوة السيد القائد عبدالمك بن بدر الدين الحوثي في هذا المجال، لإسناد جبهة الاكتفاء الذاتي كل بقدر استطاعته، والعمل في إطار موجهات السيد القائد - يحفظه الله - الرامية إلى توسيع زراعة محاصيل الحبوب والبقوليات الهادفة إلى رفع معدلات ونسب الاكتفاء الزراعي الذاتي، وعلى الجميع العمل وبذل جهد في هذا الميدان.



دورة تدريبية في التصنيع الغذائي لـ 182 من مختصات أنشطة المدارس بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء

التجميد، التعليب، والتجفيف، لافتة إلى أن هذه التقنيات تُسهم في تقليل الهدر الغذائي، خاصة في حال توفر كميات كبيرة من المنتجات الزراعية التي قد تتعرض للتلف في ظل غياب وسائل التصنيع المناسبة.

وفي حديثها عن معايير سلامة الغذاء، شددت هالة دحوة على ضرورة الالتزام بمجموعة من الإرشادات لضمان صحة المستهلك، وجودة المنتجات.

وتقول: "سلامة الغذاء تُعد الأساس لضمان جودة المنتجات الغذائية، لذلك، يجب أن يتبع المتعاملون مع الأغذية مبادئ صارمة تتعلق بالنظافة الشخصية، ونظافة أماكن التصنيع، كما يجب غسل اليدين جيداً قبل التعامل مع الغذاء، وتنظيف الفواكه والخضروات بدقة، وتجنب السعال أثناء التصنيع". كذلك، من الضروري فصل الأدوات المستخدمة لتصنيع اللحوم عن تلك المستخدمة للخضروات، والتأكد من نضج الأطعمة قبل تعبئتها. وتشير إلى أهمية استخدام عبوات معقمة في التعبئة، مع تخزين المواد الغذائية وفقاً لطبيعتها، قائلة: "تخزين المواد الغذائية بطريقة صحيحة يساهم في الحفاظ على سلامتها وجودتها، كما أن العبوات المستخدمة في التعبئة يجب أن تكون معقمة ومناسبة لنوع المادة الغذائية، وأن طريقة التخزين تلعب دوراً رئيسياً في منع تعرض الغذاء للتلف أو التلف".

الأنشطة المدرسية

وعلى صعيد متصل تتحدث مسؤولة أنشطة المدارس في وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي بثينة المنصور، عن الهدف الأسمى من التدريب في إطار توجهات الإدارة العامة للأنشطة المدرسية لتنفيذ دور الأنشطة المدرسية في مدارس الطالبات، وتوجيه هذه المدارس نحو المجالات الاقتصادية التي تتوافق مع توجهات وسياسات القيادة ومنها مجال التصنيع الغذائي وتعزيز ثقافة الإنتاج والتصنيع الغذائي في أوساط الأسرة والمجتمع من خلال اكساب المعلمات والآلاف من بناتنا الطالبات المهارات اللازمة في هذا المجال الذي سيأتيه فرصة تميمها بشكل واسع النطاق داخل أسرهن، ومجتمعاتهن لإحلال ثقافة الإنتاج بدلاً عن ثقافة الاستهلاك في أوساط المجتمع لمواجهة الوضع الاقتصادي السيء الذي فرضه العدوان والحصار على بلدنا.

وتوضح أن ما بعد مرحلة التدريب لعدد 182 مختصة ومعلمة أنشطة تتلخص خطة الإدارة في نقل مخرجات التدريب لمعلمات المدارس، وذلك عبر معلمة الأنشطة التي يتم تدريبها لتحقيق الاستفادة القصوى، وتفعيل نشاط التصنيع الغذائي في مدارس الطالبات عبر نقل ما أمكن من مخرجات هذه الدورات إلى الطالبات في المدارس المستهدفة لاسيما وأنا على مشارف قرب الامتحانات النهائية للعام الدراسي ١٤٤٦، وأنه سيتم تكليف فريق من رئيسات أقسام الأنشطة في مكاتب المديرية المستهدفة لمتابعة وتقييم المتدربات في تفعيل مخرجات الدورة عبر استمارات خاصة، بالإضافة إلى الاهتمام بتفعيل المتدربات في أنشطة المراكز الصيفية وانجاحها لاسيما وأن هذا التفعيل سيكون له الأثر الكبير بإذن الله لتقديم خطة موحدة لأنشطة المراكز الصيفية على ضوء التدريب الذي نفذته ودعمته اللجنة الزراعية والسلمية العليا ووزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية.

وفي السياق شكرت المتدربات سميحة صالح وزينب المرزوقي، القائمتين على تنفيذ هذه الدورة التي لاقت استحساناً كبيراً من قبل مختصات الأنشطة.

وأكدن أن المهم هو كسر حاجز العجز بالانتظار للمنتجات الخارجية، والانطلاق الجادة في التخطي عن جميع الفرص في الصناعات الغذائية الزراعية بالاكتماء الذاتي وتحقيق المشاريع وتسويقها في الأسواق المحلية، وأيضاً نقل ونشر تجربة التدريب الذي خضعنا له والهدف الوحيد هو بناء بلدنا وتطويرها في الصناعات الغذائية التحويلية.



وضمان سلامتها. وتؤكد أن الصناعات الغذائية تعتبر من أهم المجالات التي تلبي احتياجات المجتمعات الأساسية، حيث تُعنى بتطوير إنتاج الغذاء، وتخزينه وتسويقه وتوزيعه، حتى يصل إلى المستهلك في صورة آمنة وصحية.

وترى أن هذا العلم يهدف إلى حفظ الغذاء لأطول فترة ممكنة وحمايته من الفساد، ما يضمن استمرارية تلبية الاحتياجات الغذائية للمجتمعات، خاصة في ظل التحديات المناخية والاقتصادية التي تؤثر على الزراعة والإنتاج.

وتؤكد أن الغذاء الآمن لا يقتصر على توافره فقط، بل يشمل ضمان خلوه من التلوث والبكتيريا المسببة للأمراض في جميع مراحل الإنتاج والتداول، مبينة أن "الصناعات الغذائية تختلف حسب طبيعة ونوع المادة المُصنَّعة، وهو ما يجعل وجود بطاقة البيان على المنتجات أمراً ضرورياً، فهذه البطاقة تُوفر معلومات واضحة للمستهلك حول مكونات المنتج، ومدى صلاحيته، مما يساعده على اتخاذ قرارات صحية وأمنة.

هذا الجانب لا يقتصر على حماية المستهلك، بل يساهم أيضاً في تعزيز الثقة بالمنتجات المحلية وتحسين سمعتها".

طرق حفظ مؤقتة

وتشير دحوة إلى أهمية طرق الحفظ في الصناعات الغذائية، مؤكدة على ضمان بقاء الغذاء ذا قيمة غذائية، ومناسباً للاستهلاك، تُستخدم تقنيات مختلفة لحفظه.

وتشير إلى أن هناك طرق حفظ مؤقتة مثل التمليح، واستخدام تركيزات عالية من السكر، البسترة، والتبريد، بينما تشمل طرق الحفظ طويلة الأمد



الاقتصاد الوطني من خلال تعليم معلمات الأنشطة في المدارس على كيفية التصنيع، ومن خلال المعلمات يتم تعليم الطالبات على إيجاد أسرة منتجة مسؤولة عن تأمين الغذاء للمجتمع بالطرق الصحيحة وبال جودة العالية، ومن خلالنا نبذل كل الجهد لتوصيل كل المعلومات المتاحة لدينا للتدريب.

وتؤكد المدربة رحمة عبد القاهر، أن تلقي المتدربات للمادة التدريبية نظرياً وعملياً أهم خطوة لبداية التدريب، وحتى يتسنى لنا توصيل المعلومات الكافية بشكل كبير يجب علينا الشرح بالجانب النظري، والتأكد من وصول المعلومة، ومن ثم يبدأ التطبيق العملي لتثبيت الجانب النظري الواسل إليهن، وهذا له تأثير قوي لفهم المتدربات للمادة العلمية اللازمة للتدريب وبهذا تتلقى المتدربات المعلومات بشكل كبير.

وتبين أن المشاركة والتفاعل ايجابي من قبل المتدربات بشكل كبير، ويقمن بشكل جيد بتطبيق صناعة المنتجات في منازلهن وهذه خطوة مهمة لنجاح التدريب.

وتواصل: "الاستفادة التي تلقاها المتدربات من هذه الدورة كبيرة جداً، حيث أنهن ملتزمات بالوقت والحضور، وهذا مؤشر كبير للحماس الذي لديهن لإكمال الدورة التدريبية، أيضاً عملن على تطبيق للصناعات في المنازل، وتقديمه لنا ليتم التقييم للمنتجات، وكانت النتائج مبهرة للغاية.

الغذاء الآمن

من جانبها تتحدث المختصة في الصناعات الغذائية هالة دحوة، عن أهمية هذا المجال، ودوره في الحفاظ على استقرار المجتمعات، موضحة جوانب متعددة تتعلق بتطوير الصناعات الغذائية



دشنت الإدارة العامة للتسويق والتجارة

الزراعية بالتنسيق مع الإدارة العامة للأنشطة

المدرسية في قطاع التعليم بوزارة التربية

والتعليم والبحث العلمي، دورة تدريبية في

مجال التصنيع الغذائي لعدد 182 من مختصات

أنشطة المدارس في أمانة العاصمة ومحافظة

صنعاء.

يهدف التدريب إلى إكساب المعلمات؛

المعلومات الكافية ونقلها إلى طلاب المدارس،

ونشر الوعي بأهمية المنتجات الزراعية، وقيمتها

الغذائية وخلق وعي غذائي في أوساط الطلاب

نحو التغذية الأسرية الصحيحة، ودافع منذ

الصغر للاهتمام بالزراعة نحو تحقيق الاكتفاء

الذاتي.

ويحوي التدريب على تطبيق عملي لعدد من

المنتجات التي تستفيد منها المتدربات في

المنزل، ونقلها لطالبات المدارس، كما تم في

التدريب التركيز على المحاصيل المتوفرة

في بلادنا لتعزيز المهارات الصناعية، وتطوير

التدريب ليكون تدريباً تجارياً.

اليمن الزراعية - صفية الخالد:

انطباعات ايجابية

وفي السياق تقول منسقة مشروع التدريب بقسم الصناعات التحويلية بالإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية، المهندسة هالة عبدالعزيز إن الدور الذي قام به قسم الصناعات الغذائية التحويلية لتنفيذ الدورة من خلال تعزيز الوعي حول أهمية التصنيع الغذائي وتقديم الخبرة الفنية لدى معلمات المدارس، وتدريبهن على مهارات التصنيع في كيفية استقبال المنتجات الزراعية وتحويلها إلى منتجات صناعية مما يساهم في نقل المعلومات للطلاب، و تعزيز مهارات التصنيع في المدارس كون المعلم له دور مهم جداً في بناء جيل عارف بالتغذية ومكتفي من خيارات بلاده.

وأوضحت أن اكساب الطلاب والطالبات المعارف يتم من خلال تقديم الدروس النظرية والعملية للمعلمات في مجالات التصنيع، وهذا يدعم البرامج التغذوية المدرسية مما يشجع المستفيدين على الابتكار في مجال التصنيع.

وتضيف أن دور التصنيع الغذائي يأتي في حالة الوفرة للمنتجات الزراعية وتحويلها إلى منتجات صناعية ذي قيمة غذائية أكثر ثباتاً، وتؤدي الصناعات الغذائية دوراً حاسماً في تلبية احتياجات المجتمع والاقتصاد، وتشمل الأهمية الاقتصادية في توفير فرص عمل، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وزيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى التقليل من فاتورة الاستيراد، كما تشمل الأهمية السياسية من جانب تلبية السياسات الغذائية الوطنية، ودعم الأمن الغذائي الوطني ودعم التنمية المستدامة، ومن الناحية البيئية تكمن في تقليل التأثير البيئي (كساد المحصول)، واستعمال الموارد بشكل فعال والحفاظ عليها، وتحسين وتطوير وتعزيز عمليات الإنتاج، وتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية.

كما بيّنت عبد العزيز، جهود الدولة في مجال التصنيع الغذائي والاكتفاء الذاتي برعاية وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية التي لها الدور الكبير في إنجاز هذه الدورة وترسيخ الوعي بأهمية التصنيع الغذائي لما كان له من دور هامش، بل أصبح جزءاً مهماً من سياسات الدولة لرفع الاقتصاد.

بدورها مدربة الدورة، رحمة عبد القاهر، تقول إن هذا التدريب يعد الخطوة الأولى للمشاركة في

مسؤول وحدة الصادرات الزراعية والسلمكية محسن حاتم عاطف في حوار خاص لـ "اليمن الزراعية":

هناك إصرار كبير على تحقيق الأهداف نحو مستقبل أفضل للصادرات الزراعية

أوضح مسؤول وحدة الصادرات الزراعية والسلمكية، محسن حاتم عاطف، أن الصادرات الزراعية والسلمكية تمثل ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الإيرادات من العملات الأجنبية. وقال في حوار خاص مع صحيفة "اليمن الزراعية" إن هذا القطاع يحمل فرصاً واعدة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي.

تناقش في هذا الحوار أهمية الصادرات في تحسين الدخل المعيشي للمزارعين والصيادين، ودورها في تعزيز مكانة المنتجات اليمنية في الأسواق الدولية، مع تسليط الضوء عن التحديات التي تواجه القطاع، والخطط المستقبلية لتطويره، وزيادة قدرته التنافسية على المستوى العالمي.

حواره / الحسين البيدي:



ما أبرز أنواع الأسماك والمنتجات البحرية التي يتم تصديرها؟

تتضمن صادرات اليمن من الأسماك والمنتجات البحرية مجموعة متنوعة، وأبرزها الجمبري، الحبار، الهامور، والديرك، بالإضافة إلى أصناف أخرى تُصدّر وفقاً لمتطلبات الأسواق المختلفة.

كيف يتم الحفاظ على جودة المنتجات السمكية لتلبية متطلبات الأسواق العالمية؟

نعتد على نوعين من تصدير الأسماك [الطازج، والمجمد] أما الأسماك الطازجة فيتم تنظيفها وإخراج الأحشاء ثم تُغسل جيداً، تليها عملية التبريد باستخدام الثلج أو أنظمة التبريد. وتُعبأ الأسماك في صناديق مخصصة مع الثلج، وتُنقل في شاحنات مبردة إلى الأسواق، أو الموانئ، حيث تُشحن إلى الدول المستوردة عبر النقل البري أو البحري، وبالنسبة للأسماك المجمدة، يتم تحضيرها وتنظيفها، وتجمد فوراً باستخدام تقنيات التجميد السريع، ثم تُعبأ في أكياس وصناديق محكمة الإغلاق، وتُخزن في ثلاجات حتى وقت التصدير، تُنقل أيضاً في شاحنات مبردة، وتُشحن إلى الدول المستوردة عبر النقل البحري أو البري، مع الالتزام بالمعايير الصحية.

ما الخطط المستقبلية التي تعملون عليها لتطوير قطاع التصدير الزراعي والسمكي؟

لدينا مجموعة من المسارات لتطوير قطاع التصدير، تتضمن إعداد الألة والسياسات اللازمة لتنظيم القطاع، بالإضافة إلى بناء قدرات العاملين من خلال التدريب والتأهيل، ونعمل على تحسين البنية التحتية للصادرات ومراكز التعبئة والتغليف، كما نطرح فرصاً استثمارية لإنشاء محطات تصدير في مناطق الإنتاج الكبيرة والمتوسطة، ونسعى للتوسع في الأسواق الجديدة عبر استراتيجيات تسويق شاملة، تشمل حضور المعارض الدولية لتعزيز وجود المنتج اليمني، كما نركز على برامج الزراعة التعاقدية الموجهة للتصدير، وتحسين أساليب الإنتاج وإدخال أصناف جديدة ذات ميزات تنافسية.

أخيراً، نهدف إلى نشر ثقافة المنتج اليمني في أوساط المجتمع الدولي، وتعزيز مستوى الخدمات التصديرية، مع العمل على تلبية متطلبات ومعايير الأسواق الخارجية، ونسعى مع الجهات ذات العلاقة على إيجاد حلول للخدمات اللوجستية والنقل البري والبحري والجوي، بالإضافة إلى تطوير أداء مزودي خدمات مصانع البلاستيك والكرتون وتخفيض التكاليف، وهذا ما نأمل ونطمح إليه.

وعبر صحيفة "اليمن الزراعية" أشكر كل مصدري بلادنا، ونشدد على أيديهم لتكون شركاء في تنمية الصادرات، وتطوير هذا القطاع، فهم قيادات هذا القطاع، ونحن جميعاً مساندين لهم لتحقيق الأهداف المنشودة التي تعود بالنفع والفائدة على بلادنا.

وفي الأخير، "الصادرات الزراعية والسلمكية مسؤوليتنا جميعاً".

من خلال تحسين عمليات التعبئة والتغليف، وتقديم بالشكر للمصدرين، ولكل من يساهم في تحسين صورة المنتج المحلي وضمان سلامته، مما يتيح له الوصول إلى الأسواق بالشكل المناسب.

ما أبرز المحاصيل الزراعية التي يتم تصديرها؟

تنتج اليمن مجموعة متنوعة من المحاصيل الزراعية التي يتم تصديرها، تشمل الفواكه مثل الرمان، والمانجو والعنب واليوسفي والشمام والبطيخ والتين الشوكي، كما تُزرع الخضروات مثل البصل الأحمر والطماطم، بالإضافة إلى الحبوب مثل السمسم، والدخن، الذرة الحمراء، والذرة البيضاء. وتستمر اليمن في تصدير منتجات أخرى طوال العام، مثل البن، العسل، الزبيب، واللوز.

ما حجم صادرات بلادنا من المنتجات السمكية؟

تعاني صادرات اليمن من المنتجات السمكية تحديات كبيرة، حيث تأثرت البنية التحتية وأعمال الصيادين بشكل كبير، وأيضاً الخدمات اللوجستية والنقل، بالإضافة إلى تعقيد إجراءات التصدير من الدول المستوردة، ورغم أن المنتجات السمكية اليمنية تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق الخارجية، إلا أن هناك أعمال ممنهجة لاستهداف هذا القطاع، ونحن بدورنا نسعى جاهدين لوضع الحلول المناسبة، وتلبية متطلبات الأسواق الدولية، من خلال مساندة معامل التحضير والتجميد والتخزين وتحسين الخدمات المقدمة. ومع ذلك، فإن كميات تصدير الأسماك والأحياء البحرية لا تزال محدودة، وبإذن الله هناك توجه من قيادة الوزارة، وقد بدأت بالعمل الذي ينضم وينمي الصادرات السمكية.



ما مدى توفر البنية التحتية المهيأة لتصدير المنتجات الزراعية والسمكية؟

على الرغم من وجود عدد من الأسواق التي تضم بيوت التعبئة والتغليف والتخزين، والتبريد إلا أن البلاد بحاجة إلى التوسع، وإنشاء المحطات والمعامل المختلفة في تطوير هذا القطاع.. أيضاً تواجه شبكات النقل والخدمات اللوجستية مشاكل كثيرة في الطرق والموانئ تعيق حركة الشحن السلس وتزيد التكاليف.

كما تعاني عمليات التجهيز والتعبئة من نقص في المعدات والتكنولوجيا، مما يحد من قدرة المنتجين على تلبية متطلبات الأسواق الخارجية البعيدة، بالإضافة إلى ذلك، يحتاج المزارعون والصيادون والمصدرون إلى دعم فني وتسويقي كبير، وتحتاج هذه البنية التحتية إلى استثمارات كبيرة، وهناك جهود مستمرة لتحسين الوضع من خلال التعاون بين توجه وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والشركاء من الجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص.

ماهي الإجراءات التي يتم اتخاذها لمن يرغب في تصدير المنتجات الزراعية والسمكية؟

استخراج السجلات والوثائق الرسمية، وتقديم طلب تصدير مرفقاً بالفاتورة، يتبعه فحص فني للمنتجات.. بعد ذلك، يتم استخراج الشهادات الصحية، وشهادة المنشأ، والموافقة الفنية على التصدير، بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على إطلاق نافذة موحدة (تبسيط) تعمل على تبسيط إجراءات استخراج الوثائق، وهذه النافذة ستسهل عملية التصدير بشكل عام.

هل هناك تحسن في جودة المنتجات الزراعية المصدرة خلال السنوات الأخيرة، وكيف تم ذلك؟

الحمد لله، هناك تحسن ملحوظ في جودة المنتجات الزراعية المصدرة خلال السنوات الأخيرة، خاصة في منتجات مثل المانجو والرمان والبطيخ والشمام والبن، وتم تحقيق هذا التحسن

بداية.. ما أهمية الصادرات الزراعية والسمكية في دعم الاقتصاد الوطني؟

تعتبر الصادرات الزراعية والسمكية مهمة جداً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في إيرادات الدولة من العملات الأجنبية، مما يعزز من ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن تنوع الصادرات الزراعية والسمكية يقلل الاعتماد على قطاعات معينة، مما يعزز من استقرار العرض المحلي وزيادة الإنتاج، وتساعد الصادرات من تقليل العجز التجاري، وهذا يساهم في استقرار العملة الوطنية، كما يعزز التصدير من سمعة الدولة في الأسواق الدولية، بالتالي، فإن الصادرات تؤدي دوراً محورياً في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كيف تساهم هذه الصادرات في تحسين الدخل المعيشي للمزارعين والصيادين؟

تساهم الصادرات الزراعية والسمكية بشكل كبير في تحسين الدخل المعيشي للمزارعين والصيادين، إذ يتيح لهم التصدير أسعاراً أفضل مقارنة بالسوق المحلية، بفضل تقليل تقلبات الأسعار، وزيادة الطلب على المنتجات يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل في الزراعة وصيد الأسماك، وزيادة الصادرات الزراعية والسمكية يدفع المزارعين والصيادين إلى تحسين تقنيات الزراعة والصيد، مما يزيد من الإنتاجية وجودة المنتجات وزيادة فرص انتشارها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ميزة المحاصيل والمنتجات اليمنية التي لها ميزة تنافسية كبيرة، وهذا الذي يعزز من فرص الحصول على أفضل عائد للمزارعين والصيادين، ولذا من هنا توجه رسالتنا لكل المزارعين والصيادين والمصدرين أن يهتموا بمواكبة متطلبات الأسواق الخارجية.

كيف تقيمون الوضع الحالي للصادرات الزراعية في البلاد؟

يُظهر تقييمنا أن الوضع الحالي للصادرات الزراعية يواجه العديد من التحديات، ولكن هناك أيضاً مسارات إيجابية يجب العمل عليها، ومن التحديات غياب ملف التصدير لعقود أثر سلباً على تطوير هذا القطاع، ومع ذلك، بدأت خلال الفترة السابقة قيادة اللجنة الزراعية والسمكية العليا ووزارة الزراعة في تسليط الضوء على أهمية هذا الملف، حيث تم تحديد عدد من الأهداف الرئيسية، تشمل هذه الأهداف تحسين البنية التحتية للصادرات وتنظيمها، وإعداد خطط تنموية للنهوض بهذا القطاع، ونحن الآن في مرحلة العمل المشترك مع جميع الأطراف المعنية، حيث نؤمن بأن تحسين الصادرات هو مسؤولية مشتركة تتطلب جهداً والتزاماً كاملين، ورغم وجود معوقات وتحديات، إلا أن هناك إصراراً قوياً على تحقيق الأهداف نحو مستقبل أفضل للصادرات الزراعية.

نحو اقتصاد زراعي متعدد وصادرات زراعية متنوعة

فتحي الذاري



فرص واعدة في تصدير المانجو المحلي

تعتبر زراعة محصول المانجو في اليمن من القطاعات الحيوية التي تحمل في طياتها العديد من الفرص الاقتصادية.

يُعدُّ هذا المحصول مصدراً للغذاء، وأحد أهم العوامل التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال تقليل فاتورة الاستيراد وزيادة الإيرادات الناتجة عن تصدير الفائض. يسهم تعزيز إنتاج المانجو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعزز الاكتفاء الذاتي، مما يقلل الاعتماد على المنتجات المستوردة.

ويتمتع المانجو اليمني بمزايا فريدة من حيث الجودة والمذاق، حيث يعتبر من أفضل أنواع المانجو في العالم.. هذا التميز يجعله منتجاً تنافسياً على المستوى الدولي، مما يسهم في التوسع في زراعته وزيادة الاهتمام بتطويره.

إن تشجيع زراعة المانجو ومساندة المزارعين في تحسين جودة الإنتاج ستعزز من قدرة هذا المحصول على التنافس مع المنتجات الخارجية. ويُعتبر هدف تقليل فاتورة استيراد المانجو من الأهداف الاستراتيجية للنمو الاقتصادي في اليمن. من خلال إدارة فاتورة الاستيراد بشكل فعال، يمكن الوصول إلى الاكتفاء الذاتي زراعياً من هذا المحصول.

يتطلب ذلك التعاون المثمر بين القطاع الخاص والمستوردين، لإبرام عقود مع الجمعيات التعاونية الزراعية لضمان استيعاب الإنتاج المحلي من المانجو وصناعاته التحويلية، مثل العصائر والمرببات.

إن زيادة إنتاج المانجو وتعزيز تصديره يُعتبران عاملين رئيسيين في زيادة الإيرادات وتحسين ميزان المدفوعات. تشير التوقعات إلى إمكانية تصدير أكثر من 150 ألف طن من المانجو هذا العام 1446هـ مقارنةً بـ 92 ألفاً تم تصديرها العام الماضي. هذه الزيادة في الصادرات سوف تشكل دفعة قوية للاقتصاد الوطني، مما يُعزِّز التنوع الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة للمزارعين وعمال المصانع.

وتتطلب الأهداف المنشودة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الإنتاج استراتيجيات فعالة مثل الزراعة التعاقدية. يوفر هذا البرنامج العديد من الفوائد للمنتجين، حيث يضمن تحسين جودة المحاصيل واستدامة الزراعة بطرق مُخطط لها. كما يسهم في تسويق المنتجات الزراعية بشكل سلس ودون عوائق، مما يعزز فرص تسويق المانجو محلياً ودولياً.

إن الاستثمار في زراعة المانجو وتطوير استراتيجيات فعالة لنظام التسويق وصناعاته التحويلية يُعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي وزيادة الإيرادات الوطنية. الوقت قد حان للعمل على تعزيز هذا القطاع الحيوي للرفع من جودة الحياة الاقتصادية في بلادنا، وضمان استدامتها.

غيمان الذي يصدر بعضاً منه حالياً إلى السعودية بسعر أربع حبات بنحو 30 ريالاً سعودياً، وقد علق أحد الاقتصاديين قائلاً: "ما دام التين بهذا سعر، فأقترح زراعته في السهل والجبل والحجر".

ولنا في العسل فرصة تعدد اقتصادية، ولا أتحدث هنا عنه كفرصة فقط، بل ولكونه الأجود عالمياً.

وقد سقنا الأمثلة ليس للحصر، ولكن لنؤكد في أرض الجنتين على التعدد الاقتصادي الزراعي بجوانبه السلعية والسلمكية والرعية والعسلية، مما يثبت أن هناك اقتصاد زراعي متعدد، ناهيك عن إمكانية تعدد الاقتصاد في أنشطته الأخرى.

والمطلوب فقط وضع خطة استراتيجية طويلة ومتوسطة وقصيرة للإنتاج الزراعي لتحقيق اقتصاد زراعي متعدد تقوده الحكومة والدولة، والخروج من حالة العفوية التي يقودها المزارعون اجتهاداً وتوكلاً، لا بالدراسة والتخطيط المسبق والعميق والموجه.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

وتنووعاً، واستدامة في الإمكانات والموارد الطبيعية، خصوصاً الزراعية حدا يجعل الفقر والجوع محرم على وجهها وتاريخها في حين وزعت خليفة الله على كل بلد آخر واحدة منها فقط.

فعلى الصعيد الزراعي تتعدد وتنوع فرص التعدد بين البن الأجود عالمياً، والذي بنى منه أسلافنا حضارة ضاربة في أعماق التاريخ والعالم وأصقاع الأرض، ولا يزال وسيظل متربحاً عرش القهوة العالمية (Mocca) حتى وإن حدثت لنا فترة سبات، فسنتستيقظ يوماً كما نفعل حالياً للعودة إلى عصر البن التليد.

كما تعد اليمن منتجة فاكهة جناتها الأعناب، والتي تعد الأجود عالمياً، وقد حاولت كلاً من الصين وفرنسا استثماره في روضة، وتخوم المناطق الطرفية للعاصمة صنعاء، ولكنهم جاءوا وتقدموا إلينا في فترة سبات عميقة مررنا بها بفعل النشاط الخسيس للوكالات والمنظمات الدولية التي عبثت بالوطن، وأهدرت طاقاته، وموارده وإمكاناته وفرصه.

ومن العنب الزبيب، وسيحدثك عن جودته العالم كله إن لم ندركه نحن.

ولنا في الموز أبو نقطة صولة وجولة يمكن أن تكون عالمية إذا ما وضعنا خطة استراتيجية من أجل نبيله صفة العالمية، وكذا التين الشوكي خصوصاً آتين

د. يوسف المخرفي



تسعى جميع دول العالم بكل جد واجتهاد، وبشئى السبل لبلوغ غاية الوصول لاقتصاد متعدد ومتنوع مستدام، والذي نقصد به ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على جميع ما هو متاح من الفرص الاقتصادية، وليس على سلعة، أو حرفة، أو خدمة واحدة، أو محدودة.

فغاية الاقتصاد المتعدد ترتبط بها العديد من الأهداف الفرعية والمترابطة، منها ضمان الاستدامة والنمو، وإيجاد فرص أعمال متعددة ومتنوعة، وضمان تلبية جميع متطلبات المجتمع واحتياجات السوق المحلية والعالمية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن لبنان يعتمد على الاقتصاد الزراعي للتفاح فقط، حتى وإن جعل منه سلعة عالمية، فذلك لا يعني التنوع والاستدامة، وكذا ألمانيا التي تمتاز بتصدير العسل، والبرازيل التي تتربح على عرش تجارة البن اليوم.

أما في أرض الجنتين، واليمن من اليمن والخير والبركات، فقد حباها الله تعدداً،

أهمية توسيع الصادرات الزراعية المحلية للأسواق الخارجية

أيمن الرماح



المتعلقة بالنقل والتخزين والتصدير، وتعديل القوانين والسياسات بما يلائم احتياجات المرحلة الحالية، إضافة إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال وضع استراتيجيات واضحة وتقديم عروض استثمارية مشجعة للمستثمرين المحليين والدوليين.

إن تنفيذ هذه الإجراءات سيشجع للمنتجات الزراعية المحلية فرصة الوصول بقوة إلى الأسواق الخارجية، مما سيعود بالنفع على الاقتصاد الوطني بشكل عام، ويوفر فرصاً تنموية متكاملة تسهم في تحسين الحياة المعيشية للمواطنين.

مما أدى إلى تراجع القطاع الزراعي بشكل كبير نتيجة غياب الخطط التنموية، وتعرض البلاد لتدخلات خارجية وحصار أثر بشدة على البنية الاقتصادية والصناعية.

ولتحقيق الاستفادة القصوى من هذا القطاع الحيوي، هناك حاجة ملحة لاتخاذ خطوات جادة لتطوير الصادرات الزراعية، يتطلب ذلك تحديث البنية التحتية

تُعد الزراعة من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تنمية الدول وتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي، كما أنها تعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتوفر فرص عمل ترفع المستوى المعيشي للمواطنين.

تتمتع بلادنا بموقع جغرافي مميز، ومناخ متنوع، وتضاريس مناسبة لإنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل الزراعية وفقاً لطبيعة كل منطقة.

ورغم ذلك، لم يتم استغلال هذا التنوع بالشكل المطلوب خلال العقود الماضية،

من أجل بناء اقتصاد وطني قوي متماسك

فضل فارس



على المشاركة في دعم الاقتصاد الوطني. وتتعدد المشاريع المشمولة ضمن هذا القانون لتشمل الشراكات بين المستثمرين والجهات الحكومية، حيث يتم العمل بموجب عقود واتفاقيات لتطوير القطاعات التنموية والخدمية. بالإضافة إلى ذلك، يشجع القانون المشاريع الصغيرة والإنتاجية ذات التكلفة المحدودة، مما يتيح الفرصة لرواد الأعمال والتجار المحليين للاستثمار في مجالات متنوعة، كما يقدم القانون تسهيلات خاصة لتنمية الصادرات الوطنية من خلال إعفاءات ضريبية شاملة على المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلي، ما يعزز القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق العالمية.

تهدف رؤية القانون الجديد إلى خلق اقتصاد متنوع قوي وصلب في وجه التحديات التي تواجه بلادنا. للاستثمار ويشجع أصحاب رؤوس الأموال

تحفيز رؤوس الأموال وتحريكها في إطار الاستثمار التعاوني والعام، وقد ساعد ذلك على دعم الجمعيات التعاونية التي تعمل في قطاعات حيوية مثل الزراعة والصيد، ما يعزز من دورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنمية المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، يوفر القانون إجراءات مبسطة للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية، وهذا محفز لجذب المزيد من المستثمرين.

ويشمل القانون أيضاً رؤية واضحة لتعزيز مكانة اليمن كوجهة استثمارية واعدة، من خلال جهود الترويج الرسمية للفرص المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بتحسين صورة اليمن على المستوى العالمي وتنظيم فعاليات داخلية وخارجية لتعريف المستثمرين بالفرص الاستثمارية والمزايا المتاحة، مما يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار ويشجع أصحاب رؤوس الأموال

يشكل قانون الاستثمار الجديد في اليمن خطوة محورية نحو تعزيز بيئة استثمارية مستدامة وجذابة لرؤوس الأموال، حيث يقدم القانون مزايا وتسهيلات كبيرة تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات.

ويركز القانون على توفير رؤوس الأموال الخاصة في إنشاء وتطوير وتوسيع المشاريع الاستثمارية، بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تلبي احتياجات المجتمع وتسهم في تحسين البنية الاقتصادية للدولة خصوصاً في المجالين الزراعي والسلمكي.

يتضمن القانون سياسات تهدف إلى

الصادرات السمكية في بلادنا ثروة مهدورة



يمكن لليمن أن يعزز من مكانته كمصدر رئيسي للأسماك في المنطقة مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمجتمعات المحلية.

فرصة كبيرة للنمو الاقتصادي، ولكنها تحتاج إلى استراتيجيات فعالة للتغلب على التحديات الحالية. من خلال الاستثمار في هذا القطاع

كما تعاني بعض المناطق من عدم الاستقرار الأمني، مما يؤثر على قدرة الصيادين على العمل بحرية.

ويواجه المنتجون صعوبات في الوصول إلى الأسواق العالمية بسبب نقص المعلومات والتسويق الفعال، وعلى الرغم من التحديات، هناك فرص كبيرة لتطوير قطاع الصادرات السمكية في اليمن. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إدارة الموارد، وتطبيق سياسات مستدامة للصيد.

يمكن الحفاظ على المخزونات السمكية، وضمان استمرارية القطاع، وكذا تطوير البنية التحتية عبر الاستثمار في الموانئ، ومرافق التخزين يمكن أن يساهم في تحسين جودة المنتجات، وزيادة القدرة التنافسية، وتوفير برامج تدريب للصيادين حول أساليب الصيد المستدام والتسويق. يمكن أن يعزز من قدراتهم ويزيد من عائداتهم.

ولهذا تمثل الصادرات السمكية في اليمن

يحيى دويله



القطاع السمكي في اليمن هو من أهم القطاعات الحيوية، حيث تعتمد عليه العديد من الأسر، كمصدر رئيسي للرزق، حيث يساهم في توفير الغذاء للأهالي في تهامة، بالإضافة إلى كونه مصدر للصادرات التي تدر عائدات مالية هامة. تشمل الأسماك التي يتم تصديرها أنواعاً متعددة مثل: [التونة والجمبري والأسماك البيضاء]. فبرغم الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها القطاع السمكي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات أهمها الصيد الجائر الذي يؤدي إلى تدهور المخزونات السمكية، مما يؤثر سلباً على استدامة هذا القطاع. أيضاً تفتقر العديد من المناطق الساحلية إلى البنية التحتية اللازمة لدعم عمليات الصيد والتصدير مثل الموانئ ومرافق التخزين.

ثروة بحرية تعزز الاقتصاد الوطني



تقنيات مستدامة للصيد. كما يتم العمل على تعزيز العلاقات التجارية مع الدول المستوردة وإيجاد حلول دبلوماسية لمشاكل إغلاق المنافذ الحدودية، لضمان استمرار تدفق الصادرات السمكية بأسعار تنافسية. القطاع السمكي في اليمن يحمل إمكانيات كبيرة يمكن أن تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع استمرار الجهود لتطوير هذا القطاع وحل مشكلاته، يمكن أن تصبح الصادرات السمكية رافداً رئيسياً للاقتصاد الوطني، وأداة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة المجتمعات الساحلية التي تعتمد بشكل رئيسي على الصيد كمصدر للرزق والاستقرار.

الفقري لهذا القطاع، يواجهون بدورهم صعوبات كبيرة تتعلق بنقص الدعم اللازم. يعتمد الكثير منهم على أساليب تقليدية في الصيد، مما يحد من كفاءتهم وإنتاجيتهم. ومع ذلك، فإنهم يواجهون صعوبات في تلبية الطلب المحلي والدولي، مستفيدين من خبراتهم المتوارثة في التعامل مع البيئة البحرية والموارد السمكية المتاحة. وفي ظل هذه التحديات، تسعى الحكومة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين أداء القطاع السمكي، من خلال تطوير موانئ الصيد، إنشاء مراكز متقدمة لمعالجة وتعبئة الأسماك، وتقديم الدعم للصيادين عبر توفير المعدات الحديثة وتدريبهم على استخدام

السريع، مما يسبب خسائر اقتصادية جسيمة للصيادين والمصدرين على حد سواء، إضافة إلى ذلك، فإن النقل عبر طرق بديلة غالباً ما يزيد من التكاليف التشغيلية ويضعف تنافسية المنتج المحلي في الأسواق الخارجية.

من جهة أخرى، يعاني القطاع من ضعف البنية التحتية، بما في ذلك موانئ الصيد، ومرافق معالجة وتخزين الأسماك، كما أن نقص الاستثمارات في تقنيات حديثة للنقل المبرد، والتعبئة يؤثر على جودة المنتج النهائي، ما يشكل تحدياً كبيراً للحفاظ على مكانة المنتج اليمني في الأسواق العالمية. والصيادون المحليون، الذين يمثلون العمود

وزير الحاتمي



تعد الثروة السمكية في بلادنا واحدة من أبرز القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تؤدي دوراً هاماً في دعم الاقتصاد الوطني، فمع امتداد السواحل اليمنية على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، يمتلك اليمن بيئة بحرية غنية ومتنوعة، تجعل من الصيد البحري مصدراً أساسياً للدخل ولتوفير فرص العمل في المجتمعات الساحلية.

يتميز المنتج السمكي اليمني بجودته العالية وتنوعه، ما يجعله مطلوباً في العديد من الأسواق الإقليمية والدولية.

وتشمل الصادرات السمكية اليمنية أصنافاً متعددة من الأسماك والقشريات مثل: [سمك التونة، الجمبري، الحبار، وسمك القرش]، التي تجد قبولاً كبيراً في الأسواق الخارجية، خاصة في دول الخليج العربي، جنوب شرق آسيا، وبعض الدول الأوروبية.

وتساهم هذه الصادرات في رفد خزينة الدولة بالعملة الأجنبية، وتحقيق عوائد اقتصادية مهمة، كما أنها توفر مصدر رزق مباشر وغير مباشر لآلاف الصيادين والعاملين في هذا القطاع، بدءاً من عمليات الصيد وحتى مراحل التعبئة والتصدير.

ورغم ذلك، يواجه القطاع السمكي في بلادنا العديد من التحديات التي تهدد استقراره ونموه، من بين أبرز هذه التحديات إغلاق بعض المنافذ الحدودية التي تُستخدم لنقل المنتجات السمكية إلى الأسواق المجاورة، ما يتسبب في تعطيل حركة التصدير.

هذا الإغلاق يؤدي إلى تراكم المنتجات السمكية، التي تتميز بقابليتها للتلف

المقالات المنشورة في
الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي
الصحيفة

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

الإخراج الفني
عبدالله داوود

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

اليمن الزراعية

زراعية - تنمية - مجتمعية

أسبوعية - 12 صفحة

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

تقليم الأشجار يؤدي إلى تحسين الصحة والإنتاج والجمال

التقليم الصيفي (يونيو - أغسطس): إزالة النورات غير المرغوب فيها بعد الحصاد لإزالة الفروع غير الضرورية وتقليل النمو الزائد.

أنواع تقليم اللوزيات:

1. التقليم التشكلي (للأشجار الصغيرة): تشكيل هيكل الشجرة واختيار 3-5 أفرع رئيسية كأساس.
2. التقليم الإنتاجي (للأشجار المثمرة): إزالة الأغصان الضعيفة والاحتفاظ بالفروع المنتجة.
3. التقليم التجديدي (للأشجار الكبيرة): تقليم الفروع الطويلة والقديمة لتعزيز النمو الجديد.

خطوات تقليم أشجار اللوزيات

1. التحضير: اختيار التوقيت المناسب (الشتاء أو الصيف). تجهيز الأدوات (مقص تقليم، منشار، وقفازات). تنظيف الأدوات بمطهر لتجنب الأمراض.
2. تقييم الشجرة: تحديد الفروع التالفة والمريضة لإزالتها. إزالة الفروع المتشابكة لتحسين التهوية.

3. تنفيذ التقليم:

1. إزالة الفروع الميتة أو المريضة عند نقطة الالتقاء مع الفرع الرئيسي.
2. تقليل الكثافة داخل الشجرة للسماح بمرور الضوء والهواء.
3. تقصير الفروع الطويلة لمنع انحناء الشجرة.
4. تشكيل الشجرة لضمان توازنها وجمالها.

4. العناية بالجروح:

1. تغطية الجروح الكبيرة بمادة واقية لحمايتها من الأمراض والأفات.
2. نضائح التقليم اللوزيات: تجنب التقليم المفرط الذي يضعف الشجرة.
3. استخدام أدوات حادة ونظيفة.
4. العمل في أجواء مشمسة وجافة لتقليل مخاطر العدوى.

التقليم عملية ضرورية للحفاظ على صحة الأشجار وزيادة إنتاجيتها، وهو يعتمد على تقنيات دقيقة ومواعيد مدروسة. يُساعد التقليم الجيد على ضمان نمو صحي وإنتاج وفير، مع الحفاظ على الشكل الجمالي للأشجار.

التقليم الصيفي (يونيو - أغسطس): إزالة النورات غير المرغوب فيها بعد الحصاد.

2. أشجار الحمضيات:

التقليم الأساسي (يناير - فبراير): للتخلص من الأغصان الميتة وتشجيع النمو الجديد.

التقليم الخفيف: يُجرى بعد كل حصاد لإزالة النمو الزائد.

3. أشجار البن:

التقليم الإنتاجي (أكتوبر - ديسمبر): إزالة الفروع القديمة وتحفيز النمو الجديد.

التقليم الصيفي (يونيو - أغسطس): لإزالة الفروع المتشابكة وتحسين شكل الشجرة.

4. أشجار الزينة:

يُجرى في أواخر الشتاء (فبراير - مارس) للحفاظ على الشكل الجمالي، مع إمكانية إجراء تقليم خفيف عند الحاجة.

نصائح عامة لتقليم الأشجار:

1. اختيار التوقيت المناسب حسب المناخ المحلي.
2. تجنب التقليم خلال موسم الإزهار أو الإثمار.
3. استخدام أدوات نظيفة وحادة لتجنب انتشار الأمراض.
4. إجراء التقليم في يوم جاف ومشمس لتقليل احتمالات الإصابة الفطرية.

تقليم أشجار اللوزيات: تحسين الإنتاج وجودة الثمار

تُعد أشجار اللوزيات (مثل الخوخ، المشمش، الكرز، البرقوق) من الأشجار التي تحتاج إلى عناية خاصة عند التقليم لضمان إنتاجية عالية وصحة مستدامة.

أهمية تقليم اللوزيات:

- تعزيز الإنتاجية من خلال تقوية الفروع المثمرة.
- إزالة الفروع المريضة أو الميتة للوقاية من الأمراض.
- تحسين التهوية والإضاءة.
- تجديد الشجرة وتشجيع نمو فروع جديدة.

مواعيد تقليم اللوزيات:

التقليم الشتوي (يناير - فبراير): إزالة الفروع الميتة والالتفاف لإزالة الأغصان القديمة والتالفة.



اليمن الزراعية - م/ قيس عبد الله الوجيه

قد تسقط مسببة أضرارًا. خامسا: تحسين التهوية والإضاءة: تقليل كثافة الفروع لتمكين وصول الضوء والهواء.

أنواع تقليم الأشجار:

1. التقليم التشكلي: يُطبق عند زراعة الشجرة لتحديد شكلها المستقبلي.
2. التقليم الصحي: يستهدف إزالة الفروع المريضة أو التالفة.
3. التقليم الإنتاجي: يركز على تحسين الإزهار والإثمار.
4. التقليم التجديدي: يُستخدم لتجديد الأشجار القديمة وتنشيطها.

مواعيد تقليم الأشجار في اليمن

تختلف مواعيد التقليم حسب نوع الأشجار وظروف المناخ، مع وجود إرشادات عامة:

1. الأشجار المثمرة (اللوزيات والعنب): التقليم الشتوي (يناير - فبراير): إزالة الفروع الميتة والتالفة لتحفيز النمو.

تُعد عملية تقليم الأشجار خطوة أساسية تهدف إلى إزالة الأجزاء الميتة أو التالفة وتحفيز نمو صحي ومتوازن للأشجار، سواء أكانت أشجار زينة أم مثمرة، فإن التقليم يُساهم في الحفاظ على صحتها وزيادة إنتاجيتها، مع تعزيز شكلها الجمالي.

أهداف تقليم الأشجار:

أولا: تحسين الصحة العامة للشجرة: إزالة الفروع الميتة أو المصابة، وتقليل احتمالات الإصابة بالآفات.

ثانيا: زيادة الإنتاج: رفع كمية وجودة الثمار في الأشجار المثمرة.

ثالثا: تعزيز الشكل الجمالي: تشكيل الشجرة والحفاظ على مظهرها الجميل.

رابعا: ضمان السلامة: التخلص من الأغصان التي

ما هو مرض الحمى القلاعية؟

د. محمد الضوراني

كيف ينتشر المرض؟

الحمى القلاعية ينتشر بسرعة من حيوان لآخر، وخصوصا في وقت المناخ البارد والرطب أو عندما تحجز الحيوانات داخل الحظائر المغلقة في وقت الشتاء أو عند برودة الطقس لذلك يعيش وينتشر الفيروس جيدا في درجة حرارة أقل من 4 درجات مئوية، ولكن عند ارتفاع درجة الحرارة يتعطل عمل الفيروس ويكون غير فعال، أيضا عندما تكون الرطوبة النسبية أقل من 60 في المائة فإن عمل الفيروس يقل وينتهي مفعولة.

كيف يؤثر على الحيوانات؟

على الرغم من أن مرض الحمى القلاعية ليس فتاكا جدا في الحيوانات البالغة، لكنه يمكن أن يتسبب في نفوق صغار الحيوانات ويسبب خسائر في الإنتاج وأيضا يسبب الإجهاض.

العلامات السريرية للمرض هي:

حمى يتلوها ظهور حويصلات (بثور تكون مملوءة بالسائل) بين الأظلاف وفي الفم وجروح على المنطقة بين الظلف والساق، أيضا يمكن حصولها على حلمات الضرع، في الفم وخاصة على الشفتين واللسان والحنك. هذه الحويصلات غالبا ما تتجمع على شكل بثور، ثم يحدث تورم كبير وتتفجر هذه الحويصلات أو البثور تاركة تقرحات تكون مؤلمة للحيوان، وتصل هذه التسلخات لمدة 10 أيام حتى تلتئم وتشفى.

الأفات و المتسلخات التي في الأقدام تصيب الحيوانات بالعرج ويكون الحيوان المصاب غير قادر على المشي وأخذ حاجته من الطعام أو المياه.

آفات اللسان والفم تصبح مؤلمة جدا وتسبب في الحيوان المصاب سيل لعابه وقد يكون على



سريريا بين الحيوانات عن طريق التنفس، واللعاب والمخاط، والحليب أو البراز، وينتشر المرض الأكثر شيوعا عن طريق حركة وتنقلات الحيوانات المصابة.

ويمكن أيضا أن ينتشر على الصوف والشعر، والعشب أو القش، وبواسطة الرياح أو من الطين أو السماد الملصق بالأحذية، والملابس، ومعدات تربية الماشية أو إطارات السيارة.

يمكن للماشية أن تصاب بالمرض من خلال استنشاق كمية بسيطة من الفيروس، وبالتالي يمكن للفيروس أن يفرز من الحيوانات لمدة تصل إلى أربعة أيام قبل ظهور الأعراض الإكلينيكية وبعض الحيوانات تكون قادرة على إفراز الفيروس لمدة تصل إلى سنة بعد مرحلة الشفاء الظاهري.

مرض الحمى القلاعية هو واحد من أخطر الأمراض البوابية التي تصيب الحيوانات مشقوقة الظلف و سببه فيروس الابثو.

والمرض موجود في معظم أنحاء العالم، ويوجد في القوائم العالمية لصحة الحيوان ما لا يقل عن 52 بلدا في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا الجنوبية التي أبلغت عن هذا المرض.

ما هي الحيوانات التي قد تصاب بالمرض؟

مرض الحمى القلاعية يصيب الحيوانات المشقوقة الظلف، بما فيها الأبقار والجاموس والإبل والأغنام والماعز والغزلان وغيرها.

كيف ينتقل؟

الحمى القلاعية هو مرض فيروسي ينتشر

شكل خيوط ممتدة من فمه إلى الأرض وهذا يشاهد في الأبقار أكثر من الأغنام مع صدور صوت مص اللعاب من فم الحيوان المصاب وهذا يتسبب في توقف الحيوان عن الأكل والشرب. الكبار عادة تبدأ الأكل مرة أخرى بعد أيام قليلة، ولكن صغار الحيوانات قد يضعف ويموت، وقد تسبب له تشوهات وعيوب في الأقدام.

العلاج:

الأمراض الفيروسية ليس لها علاج، والمناعة تصنع من جسم الحيوان المصاب، لكن نعطي المضادات الحيوية لكي نرفع مناعة الجسم ضد البكتيريا الانتهازية ونعطي مضاد للحرارة ومضاد حساسية.

فيكون العلاج كالتالي:

- مضاد حيوي.
- مضاد التهابات و خافض حرارة.
- مضاد حساسية.

- أيضا نقوم برش البخاخ الاوكسي على الأظلاف وفي الفم وعلى الشفاة

تقديم عليقة سهل المضغ وعدم رضاعه المواليد من امهات مصابة بالمرض واستخدام الحليب البديل وعزلها واستخدام الجرعات العلاجية الوقائية وبحسب استشارة الطبيب البيطري في المنطقة مع أهمية منع انتقال وتحرك الحيوانات من مكان إلى آخر واختلاطها في الاسواق وغيرها

بالإضافة لعزل الحيوان المريض عن الحيوان السليم ودفن وحرق مخلفات الحيوانات والجثث النافقة وإبلاغ الجهات المعنية مع أهمية سرعة المعالجة للحيوانات وبحسب استشارة الطبيب البيطري.

ماجد الأبيض

قصة نجاح ملهمة في تربية النحل وإنتاج العسل اليمني

ملهم يعكس كيف يمكن لشغف الإنسان ومثابرتة أن يحوّل مهنة تقليدية إلى مشروع متكامل يحمل إرثًا وطنيًا نحو العالمية؟

ويطمح لأن يبقى العسل اليمني الأول عالميًا، مشددًا على ضرورة الحد من استيراد العسل الأجنبي والترويج للعسل اليمني كرمز للجودة والتميز.. إنه نموذج

تنقل المناحل، كما يركز على أهمية الحفاظ على الأشجار وزراعة النباتات المفيدة للنحل، وتثقيف المجتمع بفوائد منتجات النحل وأهميتها.

اليمن الزراعية - عماد الفقيه

قبل 26 عامًا، وفي مديرية بعدان بمحافظة إب، بدأ ماجد الأبيض رحلته في عالم تربية النحل وإنتاج العسل اليمني. عشق ماجد هذه المهنة التي أصبحت شغفه، ومصدر دخله الأساسي، حيث كرّس حياته لتربية النحل ورعايته، مستثمرًا وقته في تعلم كل ما يتعلق بطرق التربية، الوقاية من الأمراض، وأسرار منتجات النحل. مع مرور الوقت، توسعت خبراته ومشاركته، فأسس "مناحل اليمن السعيد"، متجرًا متميزًا لبيع أجود أنواع العسل اليمني، مثل: [عسل السدر الملكي، عسل الطلح، وعسل الصال]، إلى جانب منتجات علاجية مثل: [حبوب اللقاح، عكبر النحل، والغذاء الملكي].

لم يكتف ماجد بالإنتاج، بل أصبح مرشدًا للنحالين الجدد، مقدّمًا لهم التدريب والدعم لاكتساب مهارات جديدة وتحقيق إنتاج بمعايير عالمية.

حرص ماجد على تطوير معارفه من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والدورات التدريبية، التي مكنته من التخصص في مجالات مثل تشخيص أمراض النحل، العلاج بمنتجات النحل، وصناعة المنتجات الصحية من مشتقات النحل، كما جاب مختلف المحافظات اليمنية، متنقلًا مع خلايا النحل بين إب، حضرموت، صعدة، عمران، والجوف، متعرّفًا على التنوع البيئي ومواسم الإنتاج المختلفة.

ويدعو ماجد الأبيض إلى تطوير القطاع النحلي في بلادنا من خلال إنشاء مختبرات لتحليل العسل، توفير مستلزمات النحل بأسعار مناسبة، وتنظيم قوانين



المنازل الزراعية في اليمن

المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها		المعالم الزراعية				أيام المعالم		
تخرج منها في يوم	تدخل من يوم	إسم المنزلة	إلى	من	المعلم			
يناير	25	سعد الذابح	يناير	29	يناير	17	عشاء الروابع الأولي	13

يقول علي ولد زايد:

ما رُبِّعُ إلا وُزَادَ الرُّبُّعُ



لم يرتبط الناس في أعمالهم بطرق منظمّة، بطرق سليمة، بطرق صحيحة، وأن يركزوا على الأمانة، وأن يركزوا على الجودة، وأن يركزوا على حسن الإنتاج، وأن يركزوا على السلامة من الغش، وأن يركزوا على أشياء مهمة جداً، مهمة لهم حتى في العائد المالي؛ لكي يربحوا أكثر في المستقبل، لكي يمكن تصدير هذه المنتجات حتى خارج البلد عندما يتوفر الاحتياج الكافي للناس في البلد.

السيد/ عبد الملك الحوثي

بريد المزارعين

اجاب على الاسئلة المهندس علي محرز - الإدارة العامة لوقاية النبات

سؤال من احد المزارعين ببسأل ماهو المرض الظاهر في صورة الخيار؟

من خلال الصورة يظهر أن المرض الذي في الخيار هو بسبب نقص عنصر الحديد ويفترض على المزارع إضافة عنصر الحديد أولاً بأول. لأن اعراض نقص الحديد تظهر على هيئة اصفرار.

سؤال من احد مزارعي البطاطا ارسل صورة وببسأل ماهو المرض الظاهر في الصورة واسبابه وطرق الوقاية والمكافحة؟

من خلال الصورة يتضح أن المرض هي اللفحة المتأخر والسبب هو زيادة الرطوبة الناتج عن زيادة المياه. وللوقاية يتطلب التخفيف من الري.

والمكافحة استخدام مبيد ميتالاكسل + نحاس.

سؤال من احد مزارعي القمح ببسأل ماهو سبب اصفرار اوراق القمح؟

من خلال الصورة يتضح أن القمح مصاب بمرض موت القمم النامية وهو ناتج عن ملوحة في التربة أو مشكلة في صلاحية التربة وعدم توفر المادة العضوية بشكل مناسب كل هذا يساعد على ظهور اعراض موت القمم النامية ويتطلب من المزارع إضافة سماد بلدي قديم أو مخلفات نباتات أو أي مصدر عضوي يزيد من خصوبة التربة



حليمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

تنظيم الصادرات الزراعية والسمكية ودورها في تعزيز الاقتصاد اليمني

تمتلك اليمن ثروات ومقومات زراعية وسمكية كبيرة، والتي تمثل ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني. ومع السعي الحثيث لتحقيق الاكتفاء الذاتي يعون الله وتوفيقه وتحت رعاية القيادة الثورية تمضي الجهود قُدماً نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية. من البرامج التي نسعى إلى تطويرها والاهتمام بها تصدير الفائض عن الاحتياج المحلي للمنتجات الزراعية والسمكية بما يساهم في تحسين أسعار المنتجات، ويحول دون كسادها، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين والصيديين وتعزيز قدرتهم الإنتاجية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما تُعد الصادرات إحدى الركائز الاقتصادية المهمة لتحقيق التوازن التجاري وخلق فرص عمل جديدة، سواء في مجالات الزراعة والصيد أو في الصناعات المرتبطة بها كالتعبئة، والتغليف، والنقل. وإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الصادرات في تعزيز مكانة اليمن في الأسواق الدولية من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية وتنافسية كبيرة. تشتهر اليمن بتنوع منتجاتها الزراعية والسمكية التي تحظى بشهرة واسعة في الأسواق العالمية. ومن أبرز هذه المنتجات العسل اليمني المعروف بجودته العالية، والذي يُعد من أفضل أنواع العسل في العالم. كما يُعتبر البن اليمني من المنتجات الشهيرة عالمياً، حيث ذاع صيته في مختلف أرجاء العالم. إلى جانب ذلك، هناك العديد من المنتجات الزراعية المتميزة مثل الرمان، المانجو، العنب، السمسم، الحبيب، الطماطم، والبطاطس. وعلى صعيد المنتجات السمكية، تمتاز اليمن بوفرة الأنواع البحرية ذات القيمة الغذائية العالية مثل الجمبري، الشروخ، الديرك، الحبار، وغيرها، التي تحظى بإقبال كبير في الأسواق العالمية. لضمان تنمية وتطوير الصادرات الزراعية والسمكية، يتطلب الأمر التركيز على تحسين جودة المنتجات، وتبني أفضل الممارسات الزراعية والسمكية، وبناء القدرات الفنية للعاملين في هذا المجال. كما يتعين تحسين البنية التحتية من خلال إنشاء مراكز متخصصة للتعبئة والتغليف ومحطات التصدير. إضافة إلى ذلك، الترويج الفعال للمنتجات اليمنية، وتنظيم معارض ومهرجانات زراعية وسمكية محلية، والمشاركة في المعارض الدولية، وتحسين خدمات النقل البري والجوي والبحري بالتعاون مع الجهات المختصة، وفتح أسواق جديدة وإبراز العلامة التجارية للمنتجات اليمنية، وتعزيز تنافسية المنتجات اليمنية في الأسواق العالمية. إن هذه الجهود تأتي تنفيذاً لموجهات السيد القائد عبد الملك الحوثي -يحفظه الله ويرعاه- الذي يحث دائماً في محاضراته وخطاباته على ضرورة تحسين جودة المنتجات الزراعية وتقليل الكلفة، والاستفادة من الميزة النسبية للمنتجات الزراعية والسمكية اليمنية وتنظيم عمليات تصديرها. إن تنظيم الصادرات الزراعية والسمكية يمثل إحدى الأولويات الاستراتيجية التي يمكن من خلالها تحقيق مردود اقتصادي إيجابي يعود بالنفع على المزارعين والصيديين والتجار المصدرين، ويساهم بشكل مباشر في تعزيز الاقتصاد الوطني. ومن خلال التنسيق مع شركاء التنمية، والعمل على توسيع الأسواق وتطوير البنية التحتية اللازمة للتصدير، ومن خلال الالتزام بموجهات القيادة الحكيمة يمكن تحقيق قفزة نوعية في هذا القطاع تجعل اليمن منافساً قوياً في الأسواق العالمية، وتساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

782 222 198

الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي:

تنويه

إعلان

للتجار الراغبين في الزراعة التعاقدية

تحت شعار إحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد مسؤولية الجميع

تنفيذاً لتوجيهات وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في تنظيم الاستيراد وإحلال المنتجات المحلية بديلاً عن المستوردة .

تعلن الإدارة العامة للتسويق -إدارة الزراعة التعاقدية للأخوة المستوردين والمصنعين والمصدرين وتجار الجملة عن البدء في تنفيذ برنامج الزراعة التعاقدية للمنتجات الزراعية وخاماتها للصناعات التحويلية في المرحلة الأولى للمنتجات التالية:

المنتج	م	المنتج	م	المنتج	م	المنتج	م
ذره شامية	1	المانجو	9	فول	5	التمر الهندي	17
فاصولياء	2	السمسم	10	الحليب	6	الكركم	13
عتمر	3	فول سوداني	11	الليمون	7	اللوز	14
عسد	4	الزنجبيل	12	التمور	8	الثوم	15

عليهم التوجه للإدارة العامة للتسويق - إدارة الزراعة التعاقدية

العنوان (شارع الميثاق جنب وزارة التخطيط سابقاً) .. لتقديم طلباتهم في شراء المنتج الزراعي وخامات الزراعة للصناعات التحويلية لغرض إبرام العقود للزراعة التعاقدية مع المنتجين عبر الجمعيات الزراعية.

علماً بأنه سيتم الإعلان للمرحلة الثانية للمنتجات الأخرى لاحقاً.

للاستفسار يرجى التواصل على الرقم التالي: 782800888

معاً لتحقيق الإكتفاء الذاتي

